



## الدورة السادسة عشرة

نيويورك، ٤-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

## تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها التاسعة والعشرين

## المحتويات

٦	..... ملخص تنفيذي	٦
٨	..... أولاً- مقدمة	٨
٨	..... ألف- افتتاح الدورة التاسعة والعشرين	٨
٨	..... باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	٨
٩	..... جيم- مشاركة المسؤولين والمراقبين	٩
١٠	..... ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين	١٠
١٠	..... ألف- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨	١٠
١٠	..... ١- عملية الميزنة ووثيقة الميزانية	١٠
	..... ٢- أوجه التآزر والوفورات والكفاءات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام	
١١	..... ٢٠١٨	١١
١١	..... (أ) الكفاءات	١١
١١	..... (ب) الوفورات	١١
١٢	..... (ج) التخفيضات غير المتكررة في التكاليف	١٢
١٢	..... (د) التخفيضات الإضافية في التكاليف	١٢
١٣	..... ٣- مجالات التركيز المواضيعية للدورات المقبلة للجنة	١٣
١٤	..... ٤- الملاحظات العامة والتحليل الكلي	١٤
١٥	..... ٥- افتراضات الميزانية والعوامل المحركة للتكاليف	١٥

- ١٦ ..... توصيات اللجنة فيما يتعلق بتعديل الميزانية -٦
- ١٦ ..... إعادة تصنيف الوظائف وتحويلها -٧
- ١٦ ..... البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية -٨
- ١٦ ..... (أ) الملاحظات العامة والتحليل
- ١٧ ..... (ب) رواتب القضاة
- ١٨ ..... (ج) تمديد مدة الخدمة للقضاة
- ١٨ ..... (د) التكاليف المتصلة بالموظفين
- ١٨ ..... (هـ) التكاليف غير المتصلة بالموظفين ونفقات السفر
- ١٩ ..... (و) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الأول
- ١٩ ..... -٩ البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعية العامة
- ١٩ ..... (أ) الملاحظات العامة والتحليل
- ٢٠ ..... (ب) تحويل الوظائف
- ٢٠ ..... (ج) المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة مؤجرا
- ٢١ ..... (د) إعادة التصنيف
- ٢٢ ..... (هـ) إجمالي تكلفة (استعادة تكلفة) المساعدة المؤقتة العامة
- ٢٢ ..... (و) التكاليف غير المتصلة بالموظفين ونفقات السفر
- ٢٢ ..... (ز) تكنولوجيا المعلومات
- ٢٢ ..... (ح) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الثاني
- ٢٢ ..... -١٠ البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
- ٢٢ ..... (أ) الملاحظات العامة والتحليل
- ٢٣ ..... (ب) الموارد الجديدة المطلوبة في إطار الوظائف الثابتة
- ٢٣ ..... (ج) الموارد الجديدة المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة
- ٢٤ ..... (د) المساعدة المؤقتة العامة
- ٢٤ ..... (هـ) إعادة تصنيف الوظائف
- ٢٤ ..... (و) تكنولوجيا المعلومات والاتصال
- ٢٨ ..... (ز) قسم الضحايا والشهود
- ٢٨ ..... (ح) المساعدة القانونية
- ٢٨ ..... (ط) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الثالث
- ٢٨ ..... -١١ البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
- ٢٨ ..... (أ) الملاحظات العامة والتحليل

٢٩	(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الرابع .....	
٢٩	البرنامج الرئيسي الخامس: المباني .....	١٢-
٢٩	(أ) الملاحظات العامة والتحليل .....	
٢٩	(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الخامس .....	
٢٩	البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا .....	١٣-
٢٩	(أ) الملاحظات العامة والتحليل .....	
٣٠	(ب) تحويل الوظائف .....	
٣٠	(ج) المساعدة المؤقتة العامة .....	
٣١	(د) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السادس .....	
٣١	(هـ) أنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للضحايا .....	
٣١	(و) التبرعات وجمع الأموال .....	
	البرنامج الرئيسي السابع -٢: مشروع المباني الدائمة- القرض المقدم	١٤-
٣٢	من الدولة المضيفة .....	
٣٢	(أ) الملاحظات العامة والتحليل .....	
٣٣	(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع-٢ .....	
٣٣	البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة .....	١٥-
٣٣	(أ) الملاحظات العامة والتحليل .....	
٣٣	(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع-٥ .....	
٣٣	البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية .....	١٦-
٣٣	(أ) الملاحظات العامة والتحليل .....	
٣٤	(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع-٦ .....	
٣٤	المسائل الأخرى المتعلقة بالميزانية والمالية .....	باء-
٣٤	١- حالة تسديد الاشتراكات .....	
٣٥	٢- الدول المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها .....	
٣٥	٣- بيانات الأداء المالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ .....	
٣٦	٤- أوامر الشراء غير المصفاة .....	
٣٧	٥- الاحتياطات الاحترازية .....	
٣٧	(أ) صندوق رأس المال العامل .....	
٣٧	(ب) صندوق الطوارئ .....	
٣٨	(ج) صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين .....	
٣٨	الموارد البشرية .....	جيم-

٣٨	١- التوزيع الجغرافي .....	
٣٨	٢- التوازن بين الجنسين .....	
٣٩	دال- جبر الأضرار .....	
٤٠	هاء- المساعدة القانونية .....	
٤٠	١- اصلاح نظام المساعدة القانونية .....	
٤١	٢- ميزانية المساعدة القانونية لعام ٢٠١٨ .....	
٤٢	واو- المسائل المتعلقة بالمراجعة .....	
٤٢	١- التقرير السنوي للجنة المراجعة .....	
٤٢	(أ) الهيكل الإداري .....	
٤٣	(ب) إدارة المخاطر .....	
٤٣	(ج) القيم والأخلاق .....	
٤٣	(د) الاشراف على مسائل المراجعة الداخلية .....	
٤٤	(هـ) المسائل الأخرى المتعلقة بالمراجعة .....	
٤٤	٢- تقارير مراجع الحسابات الخارجي .....	
٤٤	(أ) البيانات المالية للمحكمة .....	
٤٥	(ب) البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا .....	
٤٥	(ج) تقرير الأداء عن تفعيل شعبة العمليات الخارجية ....	
٤٥	٣- التعديلات على ميثاق لجنة المراجعة .....	
٤٥	زاي- التكاليف المتعلقة بمباني المحكمة .....	
٤٥	١- تكاليف الصيانة الوقائية والتصحيحية .....	
٤٦	٢- التكاليف الإجمالية .....	
٤٧	٣- استبدال الأصول الثابتة .....	
٤٨	ثالثا- مسائل أخرى .....	
٤٨	١- أساليب عمل اللجنة .....	
٤٩	٢- التبرعات .....	
٥٠	٣- الالتزامات المالية للدول الأطراف التي تنسحب من نظام روما الأساسي	
٥٠	٤- الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية .....	
٥٢	٥- موعد انعقاد الدورات المقبلة للجنة .....	
٥٣	المرفق الأول: قائمة الوثائق .....	
٥٤	المرفق الثاني: حالة تسديد الاشتراكات لغاية ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ .....	

٥٨	..... آثار توصيات اللجنة على الميزانية	المرفق الثالث:
٧١	..... طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ	المرفق الرابع:
٧٢	..... التقرير السنوي للجنة المراجعة لعام ٢٠١٧	المرفق الخامس:

## ملخص تنفيذي

- ١- نظرت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في دورتها التاسعة والعشرين، المعقودة في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في لاهاي، في الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") لعام ٢٠١٨، فضلا عن مسائل أخرى مثل المساعدة القانونية، وتكاليف صيانة وتشغيل مباني المحكمة، واستبدال الأصول الثابتة، والحكم الصادر من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.
- ٢- ولاحظت اللجنة مع القلق الزيادة الكبيرة في الاشتراكات غير المسددة للميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ البالغ قدرها ١٩,٧ مليون يورو (١٣,٩ في المائة). وبلغ بالتالي مجموع الاشتراكات غير المسددة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بما في ذلك الاشتراكات في الميزانيات العادية للسنوات السابقة، والاشتراكات في صندوق الطوارئ، وأقساط القرض المستحقة للدولة المضيفة، ما مجموعه ٣٣,٦ مليون يورو. وأشارت اللجنة إلى التزام الدول الأطراف بدفع اشتراكاتها في الوقت المحدد وبالكامل وإلى أن عدم قيامها بذلك قد يخل بشكل خطير بالأعمال اليومية للمحكمة.
- ٣- ولاحظت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨ التي قدمتها المحكمة والتي يبلغ مجموعها ١٤٧,٨٩ مليون يورو، باستثناء الأقساط المستحقة للدولة المضيفة (أصل الدين والفائدة) التي يبلغ قدرها ٣,٥٦ مليون يورو، تمثل زيادة يبلغ قدرها ٦,٢٩ مليون يورو (٤,٤ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ البالغ قدرها ١٤١,٦ مليون يورو بدون الأقساط المستحقة للدولة المضيفة. ويبلغ مجموع المبلغ المطلوب عند إضافة الأقساط ١٥١,٤٨ مليون يورو.
- ٤- وفي حين تعترف اللجنة بالتحسينات التي أدخلتها المحكمة على عملية الميزنة، فإنها تلاحظ مرة أخرى أن الافتراضات ترد في الغالب في شكل "لقطات" لافتراضات عام ٢٠١٨ دون الرجوع إلى الفترات السابقة. ولذلك، أشارت اللجنة إلى توصيتها السابقة بأن تدرج المحكمة في الميزانيات المقبلة سلسلة للمؤشرات الرئيسية للميزانية في السنوات الخمس السابقة لتمكينها من تحديد السياق وتيسير تحليل اتجاهات الميزانية.
- ٥- ورحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها المحكمة لإضافة مرفق بوثيقة الميزانية يبين الوفورات والكفاءات التي تحققت في عام ٢٠١٧ والتقديرات لعام ٢٠١٨، تلبية لطلب الجمعية. ونظرا لصعوبة هذه العملية والحاجة إلى التعريف والتمييز بوضوح بين '١' أوجه الكفاءة، و'٢' الوفورات، و'٣' تخفيض التكاليف غير المتكررة، و'٤' التخفيضات الإضافية في التكاليف ومدى تأثيرها على خط الأساس، أوصت اللجنة بإدخال مجموعة من التعديلات على هذا المرفق في وثائق الميزانيات القادمة. وعلاوة على ذلك، رأت اللجنة أن البحث عن الوفورات والكفاءات وأوجه التآزر عملية مستمرة وأن الفرص لتحديد ستنشأ مع تطور الأنشطة والسياسات في المحكمة. وقررت اللجنة تكثيف جهودها عن طريق استهداف مجالات مواضيعية معينة للنظر فيها في دوراتها القادمة.
- ٦- وفي إطار التحليل الكلي، قامت اللجنة بتحليل الموارد المطلوبة لكل برنامج رئيسي، والنفقات المتوقعة لعام ٢٠١٧، ومتوسط معدلات التنفيذ، فضلا عن الزيادات في الميزانيات المعتمدة في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧. ورأت اللجنة أن العوامل المحركة للتكاليف، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨، لا تبرر الحاجة إلى جميع الزيادات المطلوبة البالغ قدرها ٦,٣ مليون يورو. ولاحظت اللجنة أن معظم الزيادات تتعلق بتكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى المتصلة بالموظفين، وأنه يصعب التحقق من أثر الزيادة في عبء العمل الإجمالي الذي أشارت إليه المحكمة. وفي ضوء الإصلاحات الكبيرة التي أجريت مؤخرا، ترى اللجنة أن المحكمة ينبغي أن تدخل في مرحلة أكثر استقرارا من الناحية المالية، لاسيما فيما يتعلق بالموارد البشرية. وتعتقد اللجنة أن المحكمة منظمة آخذة في التطور وفي حاجة باستمرار إلى معرفة كيفية الوصول إلى المستوى الأمثل للعمليات.

٧- وبعد النظر بدقة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨ وتعليقات الميزانية، أوصت اللجنة بالموافقة على تخفيضات في الزيادات المطلوبة لعام ٢٠١٨ يبلغ مجموعها ٣,٤٦ مليون يورو، رهنا بقرار الجمعية بشأن الزيادة المطلوبة في تعويضات القضاة. وهكذا، تبلغ الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ المعدلة نحو ١٤٤,٤٣ مليون يورو، بزيادة يبلغ قدرها ٢,٨٣ مليون يورو (أو ٢,٠ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧، بما في ذلك الزيادة المطلوبة في مرتبات القضاة البالغ قدرها ٥٨٠,٩ ألف يورو، انتظارا لقرار الجمعية، وباستثناء أقساط قرض الدولة المضيفة البالغ قدرها ٣,٦ مليون يورو.

٨- وفيما يتعلق بطلبات إعادة التصنيف، أوصت اللجنة بعدم الموافقة على أي طلبات لإعادة التصنيف لحين استعراض سياسة إعادة التصنيف على نطاق المحكمة. وفيما يتعلق بتحويل الوظائف، أوصت اللجنة بتحويل وظيفتين في مكتب المدعية العامة ووظيفة واحدة فقط في الهيئة القضائية، بغية الحفاظ على المرونة اللازمة، لا سيما في مكتب المدعية العامة.

٩- ولاحظت اللجنة أن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وضعت جانبا منذ عدة سنوات، وأن مواردها موزعة نتيجة لذلك على عدة أبواب مما يؤدي إلى التداخل والازدواج. وأحاطت اللجنة علما بالتدابير التي اتخذتها المحكمة لمعالجة هذا الوضع والتحسينات التي أدخلتها على إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات وإدارة تكنولوجيا المعلومات. وفي حين أيدت اللجنة المفهوم العام لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات وإدارة تكنولوجيا المعلومات، فإنها أوصت باعتماد نهج حذر في تمويلها، وأوصت بتنفيذه سنويا إلى حين وضع خطة شاملة تبين التكاليف والوفورات بالتفصيل.

١٠- ومع مراعاة خصوصيات البرنامج الرئيسي السادس، أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، كررت اللجنة توصيتها بإجراء النظر في تنفيذ وتمويل الهيكل المقترح لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بالكامل إلى حين تحديد التكاليف الناجمة عن تنفيذ عمليات الجبر بشكل كاف. ومع الاعتراف بالعمل الذي يقوم به الصندوق لجمع التبرعات، لاحظت اللجنة العقوبات القانونية القائمة أمام التبرعات الخاصة، وشددت على الحاجة إلى إيجاد سبل لضمان الاستدامة المالية لهذا البرنامج الرئيسي.

١١- وإزاء عدم وجود معلومات موضوعية عن إصلاح نظام المساعدة القانونية المتوخى، لا يسع اللجنة إلا أن توصي بأن يكون النظام الجديد أكثر احتراماً لحدود الميزانية المقترحة التي وافقت عليها الجمعية. وتتطلع اللجنة إلى مقترحات محددة لإجراء تقييم مالي متعمق في دوراتها المقبلة. وبدون استباق المناقشة، أوصت اللجنة بأن تبذل المحكمة قصارى جهدها لتقديم إصلاح يهدف إلى تخفيف العبء الإداري دون المساس بالمساءلة ويمكن تحقيقه في حدود الموارد المتاحة.

١٢- وفيما يتعلق بتكاليف صيانة وتشغيل مباني المحكمة، لاحظت اللجنة أن التكاليف موزعة على أكثر من برنامج رئيسي وبنود من بنود الميزانية. ولتسهيل متابعة التكاليف ولأغراض الشفافية، أوصت اللجنة بتلخيص عناصر التكاليف ذات الصلة في جدول موجز يرفق بوثائق الميزانيات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إبلاغها بشروط عقد الصيانة المقبل ومعايير قياس الأداء في هذا العقد. وبعد إجراء تقييم شامل، رأت اللجنة أن الأصول الثابتة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان إذا أمكن تحديد مدى الاستعمال في استبدالها على أساس المعلومات المحدثة.

١٣- وفيما يتعلق بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أوصت اللجنة بإتباع نهج استشاري تقوم فيه المحكمة بتقييم مخاطر التقاضي بدقة من أجل تحديد الالتزامات المحتملة التي قد تقع على عاتقها في وقت مبكر، بقدر الإمكان. وستوالي اللجنة هذه المسألة وستجري تقييمًا لجميع التكاليف المحتملة والتكاليف ذات الصلة في دورتها الثلاثين التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

## أولاً - مقدمة

## ألف - افتتاح الدورة التاسعة والعشرين

- ١- عملاً بالقرار الذي اتخذته جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الخامسة عشرة<sup>(١)</sup>، عقدت الدورة التاسعة والعشرون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في لاهاي، وعقدت اللجنة خلال هذه الفترة ٢٠ جلسة.
- ٢- وألقت رئيسة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، القاضية سيلفيا فرنانديس دي غورميندي، كلمة ترحيب في الجلسة الافتتاحية للدورة.
- ٣- وعيّنت اللجنة السيد أورمت لي (استونيا) مقررًا، وفقاً للمادة ١٣ من نظامها الداخلي. وأعربت اللجنة عن تقديرها وشكرها للمقرر الذي انتهت مدة ولايته، السيد هيو أديسيت (كندا)، على تفانيه في عمله.
- ٤- وعمل الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، السيد فخري الدجاني، أميناً للجنة، وقدمت أمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات اللوجستية اللازمة للجنة.
- ٥- وحضر أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم الدورة التاسعة والعشرين للجنة:

- ١- هيو أديسيت (كندا)
- ٢- كارولينا ماريا فيرنانديس أوباسو (المكسيك)
- ٣- فوزي غرايبة (الأردن)
- ٤- هيتوشي كوزاكي (اليابان)
- ٥- أورمت لي (استونيا)
- ٦- ريفومانانتسوا أورلاندو روبيمانانا (مدغشقر)
- ٧- مونيكا سانشيز (أكوادور)
- ٨- غيرد ساوب (ألمانيا)
- ٩- إيلينا سوبكوكفا (سلوفاكيا)
- ١٠- ريتشارد فينو (فرنسا)
- ١١- فرانسوا ماري ديدييه زوندي (بوركينافاسو)

## باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٦- وأقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال التالي لدورتها التاسعة والعشرين<sup>(٢)</sup>:
- ١- افتتاح الدورة

<sup>(١)</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الأول، الفقرة ٥٣.

<sup>(٢)</sup> CBF/29/1.



- (أ) كلمة ترحيب من رئيسة المحكمة  
 (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل  
 (ج) مشاركة المراقبين
- ٢- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨  
 (أ) النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨  
 (ب) أوجه التأزر والوفورات والكفاءات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨
- ٣- المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية  
 (أ) حالة تسديد الاشتراكات  
 (ب) الدول المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها  
 (ج) بيانات الأداء المالي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧  
 (د) أوامر الشراء غير المصفاة  
 (هـ) الاحتياطات الاحترازية
- ٤- الموارد البشرية  
 (أ) إعادة تصنيف الوظائف وتحويلها
- ٥- تكاليف الصيانة لمباني المحكمة
- ٦- مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
- ٧- المساعدة القانونية
- ٨- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات  
 (أ) التقرير السنوي للجنة المراجعة بما في ذلك التعديلات على ميثاق لجنة المراجعة  
 (ب) تقارير المراجع الخارجي للحسابات
- ٩- مسائل أخرى  
 (أ) الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية  
 (ب) أساليب عمل اللجنة

## جيم - مشاركة المسؤولين والمراقبين

- ٧- وعملا بالنظام الداخلي للجمعية<sup>(٣)</sup>، دعت اللجنة كبار الموظفين وممثلي الأجهزة التالية للمحكمة إلى المشاركة في جلسات اللجنة: هيئة الرئاسة، ومكتب المدعية العامة، وقلم المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ميسر الفريق العامل في لاهاي التابع لمكتب الجمعية والمعني بالميزانية، السفير بير هولستروم (السويد)، ورئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، السيد موتو نوغوشي، ببيانات

<sup>(٣)</sup> تنطبق المواد ٤٢ و ٩٢ و ٩٣ من النظام الداخلي للجمعية المتعلقة بالمراقبين والمشاركين الآخرين على الدورة. وبناء على دعوة من الرئيس ورهنا بموافقة اللجنة، يجوز للمراقبين المشاركة في دورات اللجنة.

أمام اللجنة. ووافقت اللجنة على الطلب المقدم من الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، ورابطة المحامين بالمحكمة الجنائية الدولية للإدلاء ببيان أمام اللجنة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذه البيانات.

## ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين

### ألف- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨

#### ١- عملية الميزنة ووثيقة الميزانية

٨- تختص اللجنة، بصفتها هيئة فرعية تابعة للجمعية، بالنظر في المسائل المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية والإدارية المتعلقة بالمحكمة، وتقديم توصيات بشأنها إلى الدول الأطراف. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتطلب اللجنة معلومات موثوقة ومتسقة وواضحة من المحكمة.

٩- وهكذا، أوصت اللجنة، كما فعلت في دوراتها السابقة، بإجراء مجموعة من التغييرات لتحسين عملية الميزنة، مثل استخدام مجلس التنسيق بوجه أفضل وأكثر كفاءة، وتقديم الوثائق، من حيث المبدأ، بكلتا اللغتين الإنكليزية والفرنسية في موعد أقصاه ٤٥ يوماً قبل دورة اللجنة، وعرض التكاليف في وثيقة الميزانية بشكل مختلف. وعلاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن رأي مفاده أنه ينبغي التمييز بوضوح بين النفقات غير المتكررة والنفقات المتكررة في وثيقة الميزانية. وبدون هذه المعلومات، ستكون المقارنة بين الميزانيات من سنة إلى أخرى بالغة الصعوبة، وسيؤدي ذلك إلى إدراج التكاليف غير المتكررة تلقائياً في خطوط أساس الميزانيات المقبلة، وبالتالي إلى عدم الشفافية.

١٠- وفي حين أقرت اللجنة بالتحسينات التي أدخلتها المحكمة على عملية الميزنة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتزام المحكمة بمبدأ "المحكمة الواحدة" من خلال مجلس التنسيق، واصلت اللجنة، كما فعلت في دوراتها السابقة، مناقشة عملية الميزنة والتوثيق مع المحكمة بغية الاستمرار في تحسين عملية الميزنة والتوثيق.

١١- ولاحظت اللجنة مرة أخرى أن افتراضات الميزانية ترد في الغالب في شكل "لقطات"، وتشير إلى التوقعات لعام ٢٠١٨ دون الرجوع إلى عام ٢٠١٧ أو فترات سابقة إلا بشكل عرضي فقط. وأشارت اللجنة إلى أنها دعت المحكمة، في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٧، إلى أن تدرج في الميزانيات المقبلة سلسلة للمؤشرات الرئيسية للميزانية في السنوات الخمس السابقة لتمكينها من تحديد السياق وتيسير تحليل اتجاهات الميزانية. ولتصميم قالب مناسب لاستخلاص المؤشرات الرئيسية وعرضها في شكل قابل للقراءة على اللجنة، تدعى المحكمة إلى اقتراح سلسلة للمؤشرات الرئيسية للميزانية في السنوات الخمس السابقة لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثلاثين التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٢- وبالإضافة إلى السلسلة الزمنية للمؤشرات الرئيسية للميزانية، طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تنظر في وضع جدول للتكاليف يبين التكاليف الإدارية (التشغيلية) وتكاليف المهام الأساسية (مثل المحاكمات، والتحقيقات، والمساعدة القانونية، وجبر الأضرار، وما إلى ذلك) للمحكمة ككل وللبرامج الرئيسية الأساسية (البرامج الرئيسية الأول، والثاني، والثالث، والسادس) وأن تقدمه إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين.

١٣- ويشير العدد الكبير من الاستفسارات التي قدمتها اللجنة إلى المحكمة قبل الدورة وأثناءها إلى عدم توافر العديد من المعلومات الهامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨ و/أو الوثائق التكميلية

للميزانية. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها ضرورة تزويد اللجنة بالمعلومات في الوقت المناسب والحاجة إلى تخفيف العبء الإداري الناجم عن هذه الاستفسارات، تعرب اللجنة عن استعدادها للتعاون مع المحكمة في تحليل الاستفسارات المتعلقة بالميزانية في السنوات الثلاث الماضية من أجل تحديد الاستفسارات المتكررة بانتظام والاتفاق على مجموعة موحدة من المعلومات التي ينبغي تقديمها إلى اللجنة في دورات الخريف.

## ٢- أوجه التآزر والوفورات والكفاءات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨

١٤- أشارت اللجنة إلى أن الجمعية طلبت إلى المحكمة في دورتها الخامسة عشرة أن تقدم مرفقا للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨ يتضمن معلومات مفصلة عن الوفورات والكفاءات التي تحققت في عام ٢٠١٧، والتقديرات لعام ٢٠١٨<sup>(٤)</sup>، فيما يتعلق بمجالات مختلفة (تبسيط الخدمات، واحتمال توزيع الموظفين الحاليين على الأنشطة الجديدة، والخدمات الاستشارية، والوثائق، ومدة الاجتماعات، والطباعة والنشر، وسياسة السفر، والاتصالات، وإدارة المباني، وغيرها من المجالات التي تحددها المحكمة).

١٥- ورحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها المحكمة للحصول على هذه المعلومات المعقدة وتقديمها في المرفق العاشر ذي الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٨. ولاحظت اللجنة أنه يلزم تحديد وتمييز العناصر المختلفة التي تشكل جزءا من المرفق الجديد المتعلقة بالوفورات والكفاءات بوضوح وأوصت لذلك بتحديد المقصود من '١' الكفاءات، و'٢' الوفورات، و'٣' التخفيضات في التكاليف غير المتكررة، و'٤' التخفيضات الإضافية في التكاليف بمزيد من الوضوح.

### (أ) الكفاءات

١٦- لاحظت اللجنة أن العديد من الأمثلة الواردة في المرفق العاشر تبين الجهود التي تبذلها الإدارة لتخفيض الزيادات في التكاليف وتحديد الكفاءات، مثل تخفيض عدد الاجتماعات التي يحضرها الموظفون، وتحسين استخدام الموارد. غير أن اللجنة لاحظت أيضا أنه يصعب تقدير كمية الكفاءات التي تحققت وتحديد الآثار المحتملة على خط الأساس.

١٧- ولذلك رأت اللجنة أنه ينبغي أن تحدد المحكمة أهدافا سنوية للكفاءات على نطاق المحكمة بدلا من وضع قائمة مفصلة للكفاءات، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة والجمعية بشأن هذه الكفاءات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٩.

### (ب) الوفورات

١٨- فيما يتعلق بالوفورات، لاحظت اللجنة أن المعلومات المقدمة لا تميز بين الوفورات الناجمة عن الأنشطة التي يمكن أو لا يمكن الاضطلاع بها في السنة المالية المقبلة<sup>(٥)</sup> والوفورات الفعلية التي تحققت في السنة المالية الماضية والتي ينبغي أن تظهر أيضا، في ظل الظروف العادية، في ميزانية السنة القادمة، ولكنها لن تظهر نتيجة للقرارات الواعية للمحكمة<sup>(٦)</sup>.

<sup>(٤)</sup> ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام، الفقرة ٢.

<sup>(٥)</sup> على سبيل المثال، الوثيقة ICC-ASP/16/10، المرفق العاشر، البرنامج الثالث (٣٢٩٠) قسم الأمن والسلامة "من المتوقع أن يؤدي تنفيذ النهج الجديد للتدقيق إلى وفورات تبلغ ٢٥ في المائة"، وتقدر بمبلغ ١١,٥ ألف يورو.

<sup>(٦)</sup> على سبيل المثال، الوثيقة ICC-ASP/16/10، المرفق العاشر، البرنامج الثالث (٣٢٤٠) قسم الشؤون المالية، التفاوض بشأن تخفيض أسعار التحويلات مع البنك الشريك. تمكنت المحكمة من التفاوض على سعر منخفض للتحويلات الدولية يبلغ ٤ يورو في حين أن السعر المعياري يبلغ ١٢,٥٠ يورو. وتجنبت المحكمة بذلك زيادة في التكاليف تبلغ ٢٧ ٠٠٠ يورو.

## (ج) التخفيضات غير المتكررة في التكاليف

١٩- بالإضافة إلى الوفورات، هناك أيضا تخفيضات غير متكررة في التكاليف<sup>(٧)</sup> لا بد من أخذها في الاعتبار، ولكن لا يمكن اعتبارها وفورات في حد ذاتها لأنها بالأحرى آثار جانبية لقرارات لا تتحكم فيها المحكمة مباشرة لخفض التكاليف.

## (د) التخفيضات الإضافية في التكاليف

٢٠- فيما يتعلق بالتخفيضات في التكاليف التي تحققت من خلال الفعالية في التنفيذ في عام ٢٠١٧، طلبت اللجنة مواصلة هذه التخفيضات في ميزانيات السنوات المقبلة. ولاحظت اللجنة أيضا أنه لا ينبغي فهم تخفيضات التكاليف هذه على أنها تخفيضات في ميزانية عام ٢٠١٨، بل ينبغي النظر إليها على أنها تخفيضات إضافية في التكاليف تم تحديدها وتنفيذها في عام ٢٠١٨ وسيشار إليها في وثائق الميزانيات المقبلة تحت فئة "التخفيضات الجديدة أو الإضافية في التكاليف".

٢١- وأوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة تقديم معلومات في مرفق ميزانيتها البرنامجية بشأن "الاقتصادات الحقيقية" (مع التمييز بين "الوفورات غير المتكررة" و"الوفورات الهيكلية")، فضلا عن "التكاليف غير المتكررة" المتوقعة للسنة المالية المقبلة حسب البرنامج الرئيسي، عند الاقتضاء.

٢٢- ومن أجل تحسين قابلية المعلومات المقدمة للمقارنة والاستخدام، أوصت اللجنة بنهج مختلف لعرض "الكفاءات"، و"الوفورات"، و"التكاليف غير المتكررة" فيما يتعلق بالزيادات في الميزانية. ويفتقر العرض الحالي إلى الوضوح فيما يتعلق بخط الأساس الحقيقي للميزانية والاحتياجات الفعلية من ميزانية المحكمة، وقد يؤدي ذلك إلى تفسيرات خاطئة للميزانية وقرارات خاطئة. وشددت اللجنة على أن الهدف من المرفق هو الحصول على طريقة إحصائية موثوقة لحساب بعض المؤشرات، بحيث يمكن إنشاء سلسلة زمنية تبين ديناميات الوفورات والتكاليف غير المتكررة وكذلك التغييرات في خط الأساس للميزانية.

٢٣- ورأت اللجنة أن فرصا جديدة للوفورات والكفاءات والتأزر ستنشأ مع تطور أنشطة وسياسات المحكمة. وقررت اللجنة تكثيف جهودها باستهداف مجالات مختارة لاستعراضها، الواحد تلو الآخر، في دوراتها المقبلة<sup>(٨)</sup>.

٢٤- وفيما يتعلق بقلم المحكمة، لاحظت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين "قدرة قلم المحكمة على استيعاب الزيادات الناشئة في القلم، مما يساعد على تعويض الآثار المترتبة على الأنشطة الإضافية في الميزانية"<sup>(٩)</sup>. وفي الواقع، وصف قلم المحكمة قدرته على استيعاب الزيادات في عبء العمل في المستقبل بأنها "عالية" بالنسبة إلى ١٣ فرعا ومكتبا، يمثلون ما لا يقل عن ٢٣١ موظفا أو ٤٢ في المائة من القوة العاملة النهائية<sup>(١٠)</sup>. ولاحظت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين أيضا مع التقدير خطط التطوير التنظيمي التي وضعها قلم المحكمة لأقسامه ومكاتبه، الأمر الذي سيساعد على تحقيق فعاليته الكاملة في مجال الكفاءات.

<sup>(٧)</sup> على سبيل المثال، الوثيقة ICC-ASP/16/10، المرفق العاشر، البرنامج الثالث (٣٣٢٥) قسم خدمات إدارة المعلومات، "لا توجد تكاليف إيجارية للمعدات اللازمة لمكتب نيروبي الميداني، ٤، ٢٢ ألف يورو". ويعود ذلك إلى إغلاق المكتب.

<sup>(٨)</sup> انظر الفقرات ٢٦ إلى ٣٠ لهذا التقرير.

<sup>(٩)</sup> ICC-ASP/16/5، الفقرة ٢٥.

<sup>(١٠)</sup> المرجع نفسه.











## -٨- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- بلغ الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول لعام ، ما مجموعه ، مما يمثل زيادة يبلغ قد ، ( في المائة ) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام . وفيما يتعلق بالأداء المالي، توقع للهيئة القضائية في ع ، في المائة من الميزانية المعتمدة . عند مقارنة هذا المستوى من التنفيذ مع الميزانية المقترحة لعام ، زيادة في الموارد ، ( في المائة).

(ب) رواتب القضاة

- في :  
( )  
( )  
المقترحة في ( )  
( ) يترتب ذلك من زيادة في المدفوعات المتعلقة با ( ) يورو إلى  
- طلبت إلى المكتب في دورتها الخامسة عشرة "أن ينظر في استعراض القضاة وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها السادسة عشرة" ( ) إلى ج بشأن هذه المسألة في دورته في الرواتب

- وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة على ما يلي:

( ) ICC-ASP/3/Res.3

الجنائية الدولية في وقت يكون فيه ذلك ممكنا عمليا عقب شروط خدمة القضاة في محكمة العدل الدولية" ( ) .

( ) كانون الثاني/ أعضاء محكمة  
في المحدد للعمل في  
في " يعني " " صافي، تعكس " الاختلاف في  
في كل مركز من مراكز ال  
تختلف رواتب

( ) واقترح الأمين العام للأمم المتحدة في الفقرة من تقريره A/68/188 تعديلات على نظام الأجور الحالي ل محكمة العدل الدولية، والقضاة الآخرين، والقضاة المخصصين حمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ويحدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة / ( )

( ) الوثائق الرسمية... الدورة الخامسة عشرة... ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20) مج ١٦، الجزء بء-

( ) ICC-ASP/15/Res.1

( ) ICC-ASP/3/Res.3

تسوية مقر العمل المحدد للعمل في هولندا، وبالتالي يكون مجموع ( ) .

( ) في  
في وليس هناك  
( )  
اختلاف حساب في  
بين مرتبات القضاة في المحكمة الجنائية الدولية ومرتبات القضاة في محكمة  
إذاة  
اسي للقضاة في المحكمة الجنائية الدولية يزيد بمقدار  
في محكمة . وستعني محاذاة  
في محكمة  
في  
رواتب القضاة في  
- ترى اللجنة أن الجمعية قد ترغب في النظر في أحد الخ  
( )  
( )  
-  
المرتبة لأي قرار في الاعتبار.

(ج) تمديد مدة الخدمة للقضاة

- سيتم تمديد مدة الخدمة المتعلقة بقاضيين بعد انتهاء فترة ولايتهما وفقا  
( ) ( )  
تعويض  
الأول/ديسمبر  
تولي بعض القضاة المنتخبين في كانون  
بـ .

(د) التكاليف المتصلة بالموظفين

- لاحظت اللجنة التعديل المقترح لفريق هيئة الرئاسة والطلب المقدم بناء على هذا التعديل  
لإعادة تصنيف الوظيفة الحالية لمستشار العلاقات الخارجية (ف- ٣) إلى مساعد خاص لرئيس  
الهيئة القضائية (ف- ٤). وأوصت اللجنة بأن تظل الوظيفة الحالية لمستشار العلاقات الخارجية  
(ف- ٣) عند مستواها الحالي ريثما يتم استعراض سياسة إعادة التصنيف على نطاق المحكمة.

(ف- ) في

والانفاذ إلى وظيفة ثابتة. ولاحظت اللجنة أن هذه الوظيفة قد ووفق عليها في عام  
تشمل المهام الطويلة الأجل للوحدة، التي يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في عبء العمل. ونظرا لتوقع أن  
تستمر الحاجة إلى هذه الوظيفة في المستقبل، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على تحويل  
الوظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة (ف- ٣) إلى وظيفة ثابتة بنفس المستوى.

(هـ) التكاليف غير المتصلة بالموظفين ونفقات السفر

( ) استنادا إلى حسابات أجريت في عام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في آب/أغسطس  
. أقرت اللجنة بأن المتلغ المطلوب للهيئة القضائية يتفق مع الراتب السنوي للمحاكم الجنائية الدولية الأخرى في عام

( ) ICC-ASP/16/10

- ، في المائة مقارنة بمبلغ ، ألف يورو في عام ، قدره ، مما يلي:

( ) ، ألف يورو للسفر الرسمي

( ) ، من أماكن إقامتهم إلى لاهاي لأداء

التعهد الرسمي. وت هذه التكاليف كل ثلاث سنوات بعد انتخاب . في ا .

- المتبعة في البرنامج الرئيسي الأول أن يُ

طرف يدعو قاضيا إلى . ولاحظت

اللجنة أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ تتضمن مبلغ ١٠ آلاف يورو "للدعوة إلى إلقاء كلمات أو محاضرات"، وأوصت بالتالي بتخفيض الموارد المطلوبة لهذا الغرض بمقدار ٥ آلاف يورو. وعليه، أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مبلغ ١٥٢,٢ ألف يورو فقط لميزانية السفر المطلوبة للبرنامج الرئيسي الأول.

- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى أن التكاليف المتعلقة بالقضاة المنتخبين حديثا (الضيافة والسفر والنقل، وما إلى ذلك) مطلوبة لعام ٢٠١٨ فقط وأنه ينبغي استبعادها من خط الأساس للميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩.

(و) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الأول

- وعليه، توصي اللجنة بتخفيضات يبلغ قدرها ٢٨,٧ ألف يورو في الميزانية الأصلية المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول. وتوصي اللجنة الجمعية بالتالي بالموافقة على ما مجموعه ١٣ ٢٩٢,٩ ألف يورو للبرنامج الرئيسي الأول.

-٩ البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعية العامة

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- الميزانية المقترحة للبرنامج الثاني لعام ، ما مجموعه ، مما

( ) ، في المائة

- لأداء المالي

في المائة من الميزانية المعتمدة

( ) . مقارنة هذا المستوى من التنفيذ مع الميزانية المقترحة لعام

( ) ، في المائة.

- في

في تقدير الموارد المطلوبة على الافتراضات : (جمهورية أفريقيا الوسطى -

( ) جمهورية أفريقيا الوسطى - ، ومالي)،

نه .

- وأقرت اللجنة بأن عبء الميزانية المقترحة لعام تسعة، وأن من المتوقع أن تنتهي إحدى المحاكمات في
- تضمنت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام

الحالة	التكاليف المقدرة لعام ٢٠١٨ <sup>(٢٧)</sup>	التكاليف المطلوبة لعام ٢٠١٧ <sup>(٢٨)</sup>
جمهورية أفريقيا الوسطى -	( )	,
جمهورية أفريقيا الوسطى -	,	,
( )	,	,
-	,	,
	,	,
	,	,
	,	,
مالي -	,	,

- وفي ضوء الزيادة الكبيرة في الموارد في السنوات الأخيرة (انظر الجد ) تي بعض المرونة في إعادة تخصيص الموارد المتاحة، وبالنظر إلى استعادة معدل الشغور التاريخي مافوء الكبير لم الإبقاء على
- في عام

#### (ب) تحويل الوظائف

- الاقتراح المتعلق بتحويل
- مع شروط التحويل التي ) لي الوظيفة مدة ثلاث سنوات أو أكثر
- التوالي .( غير أن اللجنة لاحظت أن هناك كبيرة في
- إلى في
- . وبعد مزيد من التحليل، لاحظت اللجنة أيضا أن هناك قدرة داخلية كافية وأن مستوى الأنشطة في عام ٢٠١٨ لا يبرر بقدر كاف تحويل جميع الوظائف، ولذلك أوصت، بعد النظر بعناية في كل طلب، بالموافقة على تحويل وظيفتين فقط هما وظيفة المساعد القانوني (خ ع - رأ) بشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون ووظيفة الموظف المساعد المعني بإدارة شؤون الشهود (خ ع - رأ) بشعبة التحقيق إلى وظيفتين ثابتتين.

#### (ج) المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة مؤجرا

- لاحظت اللجنة أن الطلبات التالية المقدمة للموافقة على إنشاء وظائف جديدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة والمدرجة في الميزانية لمدة ثمانية أشهر لكل منها يقابلها إلى حد كبير

( ) استنادا إلى معلومات مقدمة من المح

( ) الوثائق الرسمية... الدورة الخامسة عشرة... ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20) مج ثنائي، الجزء بء-

إلغاء بعض وظائف المساعدة المؤقتة العامة القائمة، ولذلك أوصت اللجنة بالموافقة على هذه الوظائف الجديدة لمدة ثمانية أشهر لكل منها:

(أ) وظيفة الموظف المعني بالتعلم (ف- ٢) في وحدة قواعد المعارف التي يقابلها إلغاء وظيفة المنسق المعني بقواعد البيانات (ف- ١)؛

(ب) وظيفة معاون المعني بالأدلة (خ ع - رأ) في وحدة المعلومات والأدلة التي يقابلها إلغاء وظيفة المساعد المعني بتجهيز البيانات- إعداد المحاضر (خ ع - رأ) في وحدة الخدمات اللغوية؛

(ج) وظيفة المترجم (ف- ٣) ووظيفة المساعد المعني بإعداد المحاضر (خ ع - رأ) في وحدة الخدمات اللغوية اللتين يقابلهما إلغاء وظيفة المترجم (ف- ٣) ووظيفة الموظف المساعد المعني بتجهيز البيانات - إعداد المحاضر (خ ع - رأ)؛

(د) الوظيفتان المتعلقةتان بالمساعدين المعيّنين بالتحقيق في الحالات الخاصة (خ ع - رأ) في فريق التحقيق العامل في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق التحقيق العامل في كوت ديفوار التابعين لشعبة التحقيق اللتين يقابلهما إلغاء وظيفة المحقق المعاون (ف- ٢)؛

(هـ) وظيفة الموظف المعاون المعني بالحماية (ف- ٢) في وحدة استراتيجيات الحماية، ووظيفة الموظف المعني بالعمليات الميدانية (ف- ٣) في وحدة دعم المخاطر التشغيلية، اللتين يقابلهما إلغاء الوظائف الثلاث المتعلقة بالموظفين المعاونين المعيّنين باستراتيجيات الحماية (خ ع - رأ)؛

(و) وظيفة الموظف القانوني المساعد (ف- ١) في شعبة المقاضاة التي يقابلها إلغاء وظيفة وكيل الادعاء المساعد المعني بالإجراءات الابتدائية (ف- ١).

- وأحاطت اللجنة علماً بالطلب المقدم لتعيين وكيل إدعاء جديد (ف- ٤) ومساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية (ف- ٢) لمدة ثمانية أشهر لكل منهما في شعبة المقاضاة. ورأت اللجنة أنه ينبغي مواصلة الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإضافية عن طريق إعادة توزيع القدرات المتاحة داخل مكتب المدعية العامة، ولذلك أوصت اللجنة بأن لا توافق الجمعية على الوظيفتين، وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ١٦٤,٤ ألف يورو بالنسبة لهاتين الوظيفتين.

- وأوصت اللجنة بأن تؤدي المهام المتعلقة بالمساعدين الإداريين المطلوبين في مكتب المدعية العامة وقسم المشورة القانونية لمدة ١٦ شهراً (خ ع - رأ) عن طريق إعادة توزيع الموظفين و/أو المهام بين الموظفين المعيّنين. وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٩٧,٢ ألف يورو بالنسبة لهاتين لوظيفتين.

(د) إعادة التصنيف

- استعرضت اللجنة الطلبات المقدمة من مكتب المدعية العامة لإعادة تصنيف ١١ وظيفة بسبب المهام الإضافية المتصلة بهذه الوظائف. غير أن اللجنة سبق أن أوصت بعدم الموافقة على إعادة التصنيف إلى حين إجراء استعراض على نطاق المحكمة لسياسة إعادة التصنيف الحالية. وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٥٨,٧ ألف يورو بالنسبة للوظائف الإحدى عشرة المشار إليها أعلاه.

(هـ) إجمالي تكلفة (استعادة تكلفة) المساعدة المؤقتة العامة

- في ضوء المستوى المتاح لتكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى المتصلة بالموظفين لمواصلة الأنشطة الحالية في البرنامج الرئيسي الثاني، أوصت اللجنة بعدم الموافقة على التكاليف الإضافية المطلوبة من أجل "إستعادة قدرة المساعدة المؤقتة العامة". وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٦٧٤,١ ألف يورو في المساعدة المؤقتة العامة.

(و) التكاليف غير المتصلة بالموظفين ونفقات السفر

- زادت ميزانية السفر المقترحة لشعبة التحقيقات بمقدار ٢٩٨,٩ ألف يورو. ولاحظت اللجنة أن القصد من هذه الزيادة هو تصحيح الاتجاه السابق لتجاوز نفقات السفر بانتظام والوصول إلى ميزانية سفر قياسية على مدى سنتين. ولاحظت اللجنة أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، وشددت في هذا الصدد على ضرورة مضاعفة الجهود لاحتواء ميزانية السفر عن طريق السعي إلى تحقيق كفاءات ووفورات، بما يتماشى مع الممارسة على نطاق المحكمة. وأوصت اللجنة بالموافقة على ميزانية السفر للبرنامج الرئيسي الثاني بالمستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٧، مع زيادة تبلغ ٥٠ في المائة للمبلغ الإضافي المطلوب. وبالتالي، توصي اللجنة بتخفيض ميزانية السفر بمقدار ١٦٤,٩ ألف يورو.

(ز) تكنولوجيا المعلومات

- لمبين أدناه في الفقرات من إلى

الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات

فضلا عن التغييرات في التكاليف . وأوصت اللجنة باتخاذ نهج حذر لتمويل الاستراتيجية وإدارة الزيادات في المستوى الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بتخصيص أغلبية التخفيض في الزيادة المطلوبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لميزانية البرنامج الرئيسي الثالث (قسم خدمات إدارة المعلومات)، ولكن، تقديرا للفوائد التي اقترحتها المحكمة بشأن تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، أوصت اللجنة أيضا بتخصيص جزء من التخفيض (٤٥ ألف يورو) للبرنامج الرئيسي الثاني.

(ح) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الثاني

- وعليه، توصي اللجنة بتخفيضات يبلغ قدرها ١٧٨ ١ ألف يورو في الميزانية الأصلية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثاني. وتوصي اللجنة الجمعية بالتالي بالموافقة على ما مجموعه ٤٥ ٩٩١,٨ ألف يورو للبرنامج الرئيسي الثاني.

-١٠ البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- ألف يورو للأنشطة التي  
في عام .  
في ( ) .  
ملق بالأداء

المالي،  
توقع لقلم المحكمة في ع  
في المائة من الميزانية المعتمدة لعام  
مقارنة هذا المبلغ بالميزانية المقترحة لعام  
( في المائة).

- وفي هذا السياق، استعرضت اللجنة كل اقتراح من الاقتراحات المقدمة لإنشاء وظ  
وظائف في إطار المساعدة الم  
المقترحة لعام

- ورأت اللجنة، في ضوء الانتهاء مؤخرا فقط من إعادة تنظيم قلم المحكمة، والحاجة إلى  
انتظار أداء هذا النظام بعد اكتمال أركانه، أنه ليس ثمة حاجة لوظائف جديدة أو لإعادة التصنيف  
في الوقت الحالي.

(ب) الموارد الجديدة المطلوبة في إطار الوظائف الثابتة

- طلب قلم المحكمة وظيفة منسق مساعد للشؤون الخارجية ثابتة جديدة لمدة ثمانية أشهر  
برتبة ف-٢. وبعد استعراض الموارد الحالية من الموظفين والإشارة إلى "التقرير الشامل عن إعادة  
تنظيم قلم المحكمة الجنائية الدولية"<sup>(٢٩)</sup>، أوصت اللجنة بعدم الموافقة على هذه الوظيفة. وبالنظر  
إلى الأهمية الاستراتيجية لشعبة العمليات الخارجية والدور الرقابي الذي تقوم به في هذا الصدد،  
رأت اللجنة أنه يمكن استيعاب الزيادة في عبء العمل بشكل ملائم بالموارد الحالية. وجرى  
بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٦٠ ألف يورو.

(ج) الموارد الجديدة المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة

- نظرت اللجنة في طلب  
جديدة في إطار  
. وبعد إجراء استعراض شامل ومراجعة الطلبات مع الهيكل القائمة، رأت اللجنة أن  
هناك ما يبرر خمس وظائف فقط في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ولذلك أوصت اللجنة بأن  
توافق الجمعية على الوظائف التالية:

(أ) مساعد معني بالخدمات اللغوية (الأشولي) (خ ع - رر) لمدة ١٢ شهرا؛

(ب) مساعدان ميدانيان (خ ع - رأ) (جمهورية أفريقيا الوسطى) لمدة ١٢ شهرا؛

(ج) مساعد لشؤون الأمن المحلي (خ ع - رأ) (مالي) لمدة ١٢ شهرا؛

(د) مساعد معني بالتصميم على الموقع الشبكي (خ ع - رأ) لمدة ١٢ شهرا.

- وفيما يتعلق بطلب وظيفة محقق مالي في إطار المساعدة المؤقتة العامة (ف-٣) لفترة  
ثمانية أشهر، أوصت اللجنة بأن لا توافق الجمعية على هذه الوظيفة. ونتيجة لذلك، سيتحقق  
تخفيض في الميزانية المطلوبة يبلغ ٨١,١ ألف يورو. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم تقريرا  
عن السياسة العامة بشأن ضبط وتجميد الأصول المالية وقررت أن تعيد النظر في هذا الطلب في  
دورة الميزانية المقبلة..

- وأشارت اللجنة إلى الطلبات المقدمة للموافقة على وظائف سائق أقدم (خ ع - رأ) (جمهورية أفريقيا الوسطى) لمدة ١٢ شهرا، وسائقين (خ ع - رأ) (كوت ديفوار) لمدة ١٢ شهرا لكل منهما. وأوصت اللجنة بأن لا توافق الجمعية على هذه الوظائف. وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٦٣,٣ ألف يورو.

- وأشارت اللجنة إلى الطلب المقدم للموافقة على وظيفة سائق بالمقر لنقل الشهود المطلوب مثلهم أمام المحكمة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهرا (خ ع - رأ). ورأت اللجنة أنه يمكن إدارة الزيادة في هذه الأنشطة، بعد إعادة التنظيم، في حدود الموارد المتاحة. ولذلك، أوصت اللجنة بأن لا توافق الجمعية على هذا الطلب، وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٧٢,٩ ألف يورو.

- وفيما يتعلق ببقية الوظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة مؤخرا والبالغة ١,٤ وظيفة مكافئة للعمل بدوام كامل، أُبلغت اللجنة، بناء على طلبها، بأن الوظائف المطلوبة، وهي من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى، تتعلق بمتترجمين شفويين مستقلين في قسم خدمات اللغات لدعم الأنشطة القضائية والعمليات الميدانية، وأنه طُلبت وظائف مماثلة في السنوات السابقة. ولاحظت اللجنة مع القلق أن وثيقة الميزانية لا تقدم مبررات لهذه الوظائف. وفي حين توصي اللجنة بعدم الموافقة على هذه الوظائف في الوقت الحالي، فإنها تطلب إلى قلم المحكمة تحسين عرض الميزانية وشفافيتها في دورة الميزانية المقبلة.

(د) المساعدة المؤقتة العامة

- أوصت اللجنة بالموافقة على استمرار وظائف المساعدة المؤقتة العامة الحالية على النحو المطلوب في الميزانية المقترحة.

(هـ) إعادة تصنيف الوظائف

- استعرضت اللجنة الطلب المقدم لإعادة تصنيف وظيفة المساعد المعني بالاتصالات الإلكترونية (خ ع - رأ) إلى مساعد رئيسي معني بتجهيزات المنابر الإلكترونية (خ ع - رر). ولم تقتنع اللجنة بأن التغييرات التي أدخلت على مجال الاتصالات الإلكترونية في عام ٢٠١٦ تبرر إعادة تصنيف هذه الوظيفة، وأوصت بأن لا توافق الجمعية على إعادة التصنيف لحين إجراء استعراض على نطاق المحكمة لسياسة إعادة التصنيف الحالية. وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ١٤,٣ ألف يورو.

(و) تكنولوجيا المعلومات والاتصال

'١- - مهندسة تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات

- اللجنة علما بالجهود التي تبذلها المحكمة لتوحيد تكاليفها في مجال الإعلام والاتصال " وأوصت اللجنة بمواصلة هذه الجهود وتنفيذها بهدف '١' وضع أهداف واضحة للفعالية من أجل زيادة تحسين بنية تكنولوجيا المعلومات التي لا تزال متنوعة من الناحية التقنية في المحكمة، و'٢' إعادة تصميم العمليات للاستفادة الكاملة من الحلول التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، و'٣' الاستفادة المثلى من كافة الموارد المتاحة لتكنولوجيا المعلومات، التي يبلغ مجموعها أكثر من ١٠ ملايين يورو سنويا.



## ٢' الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات

- في دورته السابعة والعشرين المعقودة في أيلول/سبتمبر بتخفيض الميزانية المقترحة للمحكمة في قلم المحكمة ( غير ) إلى حين موافقتها باستراتيجية في وقت مبكر قبل ميزانية المقترحة للمحكمة . وفي أيار/مايو إلى اللجنة الاستراتيجية خمسية /

- ف الاستراتيجية الخمسية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام . غير أن اللجنة لاحظت أيضا أن التنفيذ استراتيجية في رئيس قسم تنفيذ استراتيجية . وطلبت اللجنة إلى المحكمة توضيح الجدول الزمني لتنفيذ الاستراتيجية الخمسية حيث جاء في العرض الأولي للمحكمة أن الاستراتيجية ستنفذ في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بينما يشير الجدول ٢ أدناه إلى أنها ستنفذ في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

## ٣' نظرة عامة للتكاليف المتوقعة لقسم خدمات إدارة المعلومات

- لم تقدم المحكمة / لمدة خمس للإبقاء على القدرة التشغيلية الحالية . يمكن تلخيص المعلومات المقدمة على النحو التالي:

الجدول ٢- تكاليف استراتيجية إدارة المعلومات/تكنولوجيا المعلومات التابعة لقسم خدمات إدارة المعلومات في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ وديناميات التكاليف الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (بآلاف اليورو)

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
الاستثمارات في استراتيجية					
/					
غير المتكررة غير المتصلة بالموظفين **					
-					
*					
* بناء على المعلومات المتاحة حاليا، لا تتوقع شعبة الخدمات الإدارية ومكتب المدعية العامة زيادة في تكاليف التشغيل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ وديناميات التكاليف الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال					
** تتضمن الاستراتيجية له ، وهي ليست جزءا من الاستراتيجية الخمسية /					

٤' نظرة عامة للتكاليف والوفورات المتوقعة على نطاق المحكمة نتيجة لاستراتيجية إدارة المعلومات/تكنولوجيا المعلومات

- كما للمعلومات الإضافية التي قدمتها المحكمة، بلغ مجموع التكاليف المتصلة التكاليف غير المتصلة بالموظفين

على حد سواء) في عام  
بجانب  
في التكلفة الإجمالية لتكاليف  
أن مجموع ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصا على نطاق المحكمة في  
مليون يورو (بما في ذلك تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المتكررة  
التي بلغ قدرها (

- وبالنظر إلى أن المحكمة طلبت تكاليف غير متكررة في عام

ذكرت  
الدورة أن مجموع التكاليف  
( )  
لاحظت اللجنة أن من الواضح  
أعلاه  
أن الحال لن يكون كذلك، تي إذا اقتصر الأمر على الجزء الأساسي من تكاليف قسم خدمات إدارة

- ومن المتوقع أن يصل مجموع الوفورات في فترة الخمس سنوات طبقا لتقديرات المحكمة إلى  
في غياب

٥' الميزانية الموصى بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لعام ٢٠١٨

- بالنظر إلى الحاجة إلى التحكم في الزيادة في التكاليف الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعدم وجود وفورات وكفاءات واضحة للمحكمة حتى الآن، أوصت اللجنة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات على أساس سنوي، واعتماد نهج حذر لتمويل الاستراتيجية. وقبل الموافقة على أي التزامات متعددة السنوات، تكرر اللجنة توصيتها السابقة للمحكمة<sup>(١)</sup> بأن تقدم خطة شاملة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات في دورتها الثلاثين، وبأن تبين بالتفصيل كل من التكاليف المقدرة والوفورات المتوقعة في تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالموظفين حسب الأبواب، فضلا عن الأرقام على نطاق المحكمة.

- ومع مراعاة مقدار التكاليف غير المتكررة، والمعدل المتوسط لتنفيذ الميزانية السنوية للمحكمة، وأن الاستراتيجية لا تزال في مراحلها الأولى وفي حاجة إلى خطة للتنفيذ، أوصت اللجنة بتخفيض تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمحكمة في عام ٢٠١٨ بمقدار ٤٥٠ ألف يورو (٤٠٥ ألف يورو من البرنامج الرئيسي الثالث و ٤٥ ألف يورو من البرنامج الرئيسي الثاني).  
وفير مجلس الحوكمة في

(١) ردا على استفسار من اللجنة، ذكرت المحكمة أن قسم خدمات إدارة المعلومات والمحكمة يستخدمان الحوكمة ومجلس لمعلومات لمراقبة التنوع التقني وتقليله بحيث يمكن تنفيذ نظم جديدة دون إضافة نفقات عامة غير ضرورية إلى ال كما ذكرت الموظفين ومن غير تحت الأعضاء، سواء

( ) ICC-ASP/16/10

( ) ICC-ASP/16/5

## والكفاءة بين تكاليف

استراتيجية على مدى خمس سنوات.

## ٦' استبدال الأصول الثابتة لتكنولوجيا المعلومات

- لاحظت اللجنة أنه من غير الواضح ما إذا كانت تكاليف  
في المرفق الثاني عشر ميزانية البرنامج المقترحة  
"الاستثمارات الرأسمالية"  
ة التحتية الافتراضية والتخزين ( )  
التكاليف المتوقعة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات وإلى أي حد. وبالإضافة إلى ذلك،  
لاحظت اللجنة أن هناك تكاليف إضافية في  
مؤتمرات) غير  
مدرجة في  
( )  
استراتيجية تكنولوجيا  
/

- ولذلك طلبت اللجنة إلى المحكمة أن توضح العلاقة بين استراتيجية تكنولوجيا  
المعلومات/إدارة المعلومات الخمسية على نطاق المحكمة وخطة استبدال الأصول الثابتة في  
دورتها الثلاثين. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن تدرج المحكمة تكاليف استبدال النظم  
المتقدمة في ميزانيتها الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستبدال، وتدرج تكاليف  
استبدال النظم التي لا يمكن تجنبها (الأجهزة والبرمجيات) في خطة استبدال الأصول الثابتة.

## ٧' التمويل المتعدد السنوات اعتباراً من عام ٢٠١٩

- وفي ضوء ا إلى الشفافية وإلى أهداف واضحة في الكفاءة التي ي  
لاء اهتمام خاص لتنفيذ استراتيجية  
/ المعلومات في الأجل المتوسط. و  
البرمجية لعام وجه الضعف التي تم تحديدها ربط استراتيجية  
/ بأهداف  
الاستراتيجية، و  
سير

- ولذلك، أوصت اللجنة بأن تطبق المحكمة من ميزانية عام ٢٠١٩ فصاعداً نموذجاً  
تمويل تكاليف تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات يتضمن تكاليف ثابتة للمشروع ويسمح بنقل  
الأموال غير المستخدمة للمشروع إلى السنة المالية التالية إذا تأخر تنفيذ المشروع<sup>(٣٥)</sup>. ولتحقيق  
هذه الغاية، أوصت اللجنة بأن يخضع تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات  
لتقرير مرحلي يقدم إلى اللجنة سنوياً من أجل الحصول على موافقة الجمعية على نقل الأموال غير  
المستخدمة من السنة الجارية إلى السنة التالية وتحديد الأموال المعدلة المتاحة.

( ) ICC-ASP/16/10، المرفق الثاني عشر.

( ) ICC-ASP/16/26.

( ) استخدم هذا النموذج سابقاً عندما وضعت المحكمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونفذتها في الفترة  
الوثائق الرسمية... الدورة الخامسة عشر... ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20) لـ  
الجزء بـ-

٩٣- وفي ضوء التعقيدات التي ينطوي عليها تنفيذ المشاريع الواسعة المتعددة السنوات، أوصت اللجنة كذلك بأن توفر المحكمة ومجلس حوكمة إدارة المعلومات ضمانات للتجاوزات المحتملة في تكلفة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، التي ينبغي استيعابها في الميزانية السنوية للمحكمة.

(ز) قسم الضحايا والشهود

- النقص في عام في تنفيذ  
ابع لشعبة العمليات الخارجية البالغ قدره  
التكاليف المقدرة لحماية  
د الاستفسار عن أسباب هذا النقص، أبل  
مليون يورو في عام  
و في عام  
اختلاف  
المطلوب حمايتهم عن العدد  
لهؤلاء الشهود.

- اللجنة علما بالميزانية المقترحة لعام  
تدرك اللجنة تماما أن حماية الشهود متطلب أساسي من متطلبات المحكمة، فإنها توصي، في  
ضوء النمط السابق للنفقات، بتخفيض يبلغ قدره مليون يورو من ميزانية عام ٢٠١٨.

(ح) المساعدة القانونية

- كما هو مبين في الفقرات من ١٨٣ إلى ١٨٧ أدناه، استعرضت اللجنة احتياجات  
المساعدة القانونية لعام ٢٠١٨ وأوصت بتخفيض الميزانية المقترحة للمساعدة القانونية في  
البرنامج الرئيسي الثالث بمقدار ٣٤٠ ألف يورو.

(ط) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الثالث

- وعليه، توصي اللجنة بتخفيضات يبلغ قدرها ٣٦,٦ ٠ ألف يورو في الميزانية الأصلية  
المقترحة للبرنامج الرئيسي الثالث. وتوصي اللجنة الجمعية بالتالي بالموافقة على ما مجموعه  
١٤٢,٥ ٧٧ ألف يورو للبرنامج الرئيسي الثالث.

١١- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي  
ما مجموعه  
( في )  
مما

- مع مراعاة متطلبات الدول الأطراف والموارد  
في هذه المتطلبات، بما في ذلك التدابير

- ف- .
- ولاحظت اللجنة أيضا أن وظيفة واحدة (من الرتبة خ ع - رأ) نقلت من الأمانة إلى  
لمسم خ  
الالكتروني الداخلي ومواقعها الالكترونية الخارجية .
- وبالإضافة إلى ذلك، أحاطت اللجنة علما بالطلب المقدم لإعادة التصنيف السلبية  
لوظيفة من الرتبة (ج ع-رر) إلى الرتبة (ج ع-رأ). وأوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على إعادة  
التصنيف.

(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الرابع

- وعليه، توصي اللجنة الجمعية بالموافقة على ميزانية البرنامج الرئيسي الرابع لعام ٢٠١٨  
بما يبلغ مجموعه ٢ ٧١٨,٢ ألف يورو.

١٢- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس ما مجموعه ,  
مما ( , في المائة )
- ولاحظت اللجنة أن هذا البرنامج الرئيسي ي  
عقد الحالي Courtys إلى آذار/ مارس  
ك  
في / في المائة في السنة  
إلى الزيادة السائدة في الرقم القياسي لأسعار عقود الخدمات في هولندا. وسيخضع السعر النهائي لنتيجة

(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الخامس

- وعليه، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية على المبلغ الإجمالي المطلوب للبرنامج الرئيسي  
الخامس البالغ قدره ١ ٤٩٨,٥ ألف يورو.

١٣- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- اللجنة أن أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا  
في عام  
هذه الميزانية زيادة يبلغ قدرها ( , في المائة).
- ولاحظت اللجنة أن افتراضات الميزانية لعام في الواقع هي نفس افت  
المقترحة لعام مع بعض التعديلات الناجمة عن عملية إعادة التصنيف الجارية والتطورات في حبر  
. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها أنه لم تتم بالفعل أي عمليات لجبر الأضرار وأن  
وجود مبررات كافية

- وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة النقص في تنفيذ البرنامج الرئيسي السادس في السنة المالية قبل ذلك، إلى مؤشرات عبء العمل في هذا البرنامج الرئيسي.
- وكررت اللجنة طلبها الذي قدمته في دورتها السادسة والعشرين لموافاتها بمعلومات أكثر تفصيلاً عن التكاليف الإدارية والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ عمليات جبر الأضرار، بمجرد تحديدها. ونظراً لعدم تقديم هذه المعلومات بصفة رسمية، كررت اللجنة توصيتها السابقة وقررت تأجيل النظر في تنفيذ الهيكل المقترح للصندوق بالكامل إلى حين استعراض التقرير في دورتها الثلاثين.

## (ب) تحويل الوظائف

- ما يبرر ذلك مثل ال  
الكبيرة في عبء في جبر الأضرار، وشريطة استيفاء المعايير .
- ونظرت اللجنة في طلب تحويل وظيفة مدير إداري معاون (ف- ٢) في لاهاي. وبعد تطبيق معايير التحويل ومراعاة الآثار المترتبة على عبء العمل، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على إدراج هذه الوظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠١٨ بدلاً من التحويل.
- ولاحظت اللجنة طلب تحويل وظيفة معاون معني بالبرامج (ف- ٢) في لاهاي. وأشارت اللجنة إلى توصيتها الصادرة عن دورتها السابعة والعشرين بأن توافق الجمعية على هذه الوظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة دون تمويل إلى حين اكتساب مزيد من الخبرة في الهيكل الجديد وتحديد ما إذا كان من الممكن تلبية الاحتياجات عن طريق إعادة التوزيع. ورأت اللجنة أنه ليس هناك ما يبرر تحويل هذه الوظيفة وأوصت بالموافقة عليها في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة تسعة أشهر. وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ١٥ ألف يورو.

- أشارت اللجنة إلى أنه طُلب في دورتها السادسة والعشرين بالبرامج في الميدان (ف - ) في بونيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ( ) ونيروبي لتنفيذ الولاية المتعلقة بجبر الأضرار والمساعدة بما في ذلك هذه الوظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة

إجمالاً يبلغ قدره

- من هذه الوظائف، كما قررت مواصلة النظر في هذا اعتماد في .
- ولاحظت اللجنة طلب تحويل وظيفتين من هذه الوظائف إلى معاونين ميدانيين (ف - ٢) في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأت اللجنة أنه لم يثبت بما فيه الكفاية أن معايير التحويل قد استوفيت ولذلك أوصت بأن توافق الجمعية على هاتين الوظيفتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة اثني عشر شهراً لكل منهما.

## (ج) المساعدة المؤقتة العامة

- لاحظت اللجنة إدراج ثلاثة معاونين معينين بالبرامج في إطار المساعدة المؤقتة العامة (ف- ٢) بدون تمويل وأنه لم تطلب لهم موارد في ميزانية عام ٢٠١٨. وأوصت اللجنة بالموافقة على هذه الوظائف بدون تمويل.
- ولاحظت اللجنة طلب موظف معني بجمع التبرعات والتوعية (ف - ٣، متكررة). وكررت اللجنة توصيتها بتقييم الوظائف في ضوء النتائج التي تحققت في إدكاء الوعي واجتذاب موارد إضافية. في مجال جمع التبرعات، إلى الحاجة

إلى إيجاد سبب مفهوم الاكتفاء الذاتي مالي في التخطيط المالي المستقبلي للصندوق للحد من تأثير على الاشتراكات المقررة للدول الأطراف.

- ولاحظت اللجنة طلب موظف قانوني جديد في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة تسعة أشهر (ف- ٣) وأوصت بأن تقدم المحكمة هذه الخدمة بالموارد القائمة للصندوق. وبناء على ذلك، أوصت اللجنة بأن لا توافق الجمعية على هذا الطلب، وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٩١,٢ ألف يورو.

- ولاحظت اللجنة الطلب المتكرر لمساعد إداري (خ ع - رأ) في لاهاي. ورأت اللجنة أنه لا توجد مبررات كافية لهذه الوظيفة وأوصت بأن لا توافق الجمعية على هذه الوظيفة، وجرى بالتالي تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٧٢,٩ ألف يورو.

- ونظرا لانخفاض معدل تنفيذ البرنامج الرئيسي السادس والحاجة إلى تبسيط الأنشطة بطريقة مرنة، أوصت اللجنة بتخفيض إضافي في ميزانية المساعدة المؤقتة العامة يبلغ ٦٠,٩ ألف يورو.

(د) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السادس

- وعليه، توصي اللجنة بتخفيضات يبلغ مجموعها ٢٠٠,٠ ألف يورو في الميزانية المقترحة الأصلية للبرنامج الرئيسي السادس. وتوصي الجمعية بالتالي بالموافقة على ما مجموعه ٢٥٤١,٥ ألف يورو للبرنامج الرئيسي السادس.

(هـ) أنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

- نظرت اللجنة في "التقرير المقدم إلى جمعية الدول الأطراف مشاريع وأنشطة مجلس الصندوق الاستئماني للضحايا لفترة من / إلى / مشاريع وأنشطة مجلس ( ) واستمعت أيضا إلى إحا من رئيس مجلس إدارة التي يواجها. ويقدم التقرير موجزا لأنشطة الصندوق فيما يتوضع الوضع المالي للصندوق. يقدم معلومات مح

- في إطار برنامج في شمال أوغندا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهت جميع المشاريع وأغلقت في أيار/ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام عد الانتهاء من عملية الشراء. مفتوحة في

- جبر الأضرار في لوبانغا أصدرت المحكمة أمرا بجبر في آذار/ جبر الأضرار في موعد أقصاه في قضيتي بمبا والمهادي. جبر ية الشراء. وفي قضية كاتانغا الصندوق بتقديم مشروع خطة جبر

## (و) التبرعات وجمع الأموال

- أن القيمة الإجمالية من التبرعات والمنح غير الخاضعة للضرائب في صندوق الاستثمار المتاح في الحسابات المصرفية للصندوق .
- ولاحظت اللجنة الأهمية الحاسمة للتبرعات في أن هناك بالفعل بعض العقوبات القانونية التي تعوق وصول الصندوق إلى التبرعات في عدد من البلدان.
- وأوضح

- . يؤدي ذلك إلى فوائد كبيرة من حيث تحقيق التآزر وتجنب الازدواجية في التكاليف التشغيلية. غير أن القطاعات العام والخاص على السواء. وبموجب الترتيبات الحالية، يعتبر الصندوق جزءا من المحكمة يسمح تلقائيا للجهات المانحة بتبرعاتهم .
- يقتصر ذلك على السوق الخيرية الـ في ا - مما يـ كثيرًا .
- في عام ، كلف الصندوق الاستثماري بنوعين من البحوث

( ) إنشاء مؤسسة "أصدقاء الصندوق الاستثماري للضحايا" في الولايات المتحدة للحصول

( ) ح تبرعات قابلة

( ) شركات إدارة الأموال التي ( ) بتلقي التبرعات .( )

- وأوضح المدير التنفيذي أن ك ه وعبوبه.

( ) تجنب

الإدارية التي قد تكون معقدة مع مجلس إدارة الصندوق، و

( )

يبدو الأقل تعقيدا والأكثر كفاءة. و في عام بـ بـ استشاري في مجال جمع التبرعات ستكشف الخيارات المتـ وتقديم المشورة بشأنها. ونتيجة لذلك، درتها على تقديم الخدمات في كل من

- وأحاطت اللجنة علما بالجهود التي يبذلها الصندوق الاستثماري للضحايا لاستكشاف السبل الممكنة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة ودعت الصندوق إلى تقديم تقرير مرحلي في دورتها الثلاثين التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن ملء الوظائف الشاغرة والجهود المبذولة لزيادة التوعية بدور الصندوق وقدرته على جمع الأموال.

١٤- البرنامج الرئيسي السابع- ٢: مشروع المباني الدائمة- القرض من الدولة المضيفة

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- أشارت اللجنة إلى أن الجمعية في عام باني الدائمة بمبلغ يصل إلى
- في المائة. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن الآثار المالية المترتبة على البر



على الدول الأطراف التي تارت عدم تسديد اشتراكاتها التي لم تسدد اشتراكاتها دفعة

- وتبلغ الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع- ما مجموعه ,
- عكس هذا المبلغ شروط القرض من الدولة المضيفة المتفق عليها في
- ( في المائة).

- وأشارت اللجنة إلى التزام قانوني بتسديد /فبراير من كل عام. وتحت اللجنة الدول الأطراف التي ينبغي أن تشارك في تسديد الأقساط المستحقة للقرض من الدولة المضيفة على تسديد اشتراكاتها بالكامل في موعد لا يتجاوز نهاية شهر يناير من كل عام، منعا من لجوء المحكمة إلى أموالها التشغيلية لتغطية هذه المدفوعات.

(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع-٢

- وعليه، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية على ما مجموعه ٢,٥٨٥,٣ ألف يورو للبرنامج الرئيسي السابع-٢.

١٥- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي
- ما مجموعه ,
- مما يمثل ( , في )

- ولاحظت اللجنة أن المبلغ المطلوب للخبراء الاستشاريين هو نفس المبلغ الذي كان مطلوباً في العام الماضي، وهو ٤٠ ألف يورو. وبالنظر إلى أن آلية المراقبة المستقلة لديها الآن موارد بشرية كاملة، أوصت اللجنة بتخفيض الميزانية المخصصة للخبراء الاستشاريين بمبلغ ٢٠ ألف يورو، وأن تستخدم، حسب الاقتضاء وبقدر الإمكان، الموارد الداخلية للوفاء باحتياجاتها.

(ب) الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع-٥

- وعليه، توصي اللجنة بتخفيض المبلغ المطلوب بمقدار ٢٠ ألف يورو، وتوصي بالتالي بأن توافق الجمعية على ما مجموعه ٥٣٤,٥ ألف يورو للبرنامج الرئيسي السابع-٥.

١٦- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

(أ) الملاحظات العامة والتحليل

- الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي
- ما مجموعه ,
- مما يمثل ( , في )

- أن الزيادة ترجع أساسا إلى  
وفقا لمعايير المراجعة القيام به مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، بتكلفة متوقعة تبلغ .  
الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع- ٦ . (ب)

- وعليه، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية على ما مجموعه ٣,٧٠٧ ألف يورو للبرنامج الرئيسي السابع- ٦ .

## باء- المسائل الأخرى المتعلقة بالميزانية والمالية

### ١- حالة تسديد الاشتراكات

- لاشتراكات في أيلول/سبتمبر ( الثاني ) :  
( ) الاشتراكات المقررة للميزانية المعتمدة لعام  
( ) مبني الدائمة

- على جميع الدول الأطراف  
وصندوق الطوارئ، و الدول الأطراف التي اختارت عدم تسديد  
حصتها في المباني الدائمة للمحكمة "دفعة واحدة"  
في الميزانية العادية:

(أ)  
- ( في المائة ) من الاشتراكات المقررة  
يورو غير مسددة حتى الآن.  
الاشتراكات غير المسددة عن السنوات السابقة ،  
(ب) صندوق الطوارئ:

- بلغت الاشتراكات غير المسددة لتجديد موارد صندوق الطوارئ

(ج) القرض المقدم من الدولة المضيفة للمباني الدائمة:

- إلى يجوز لكل دولة طرف أن تختار  
المباني الدائمة دفعة واحد في  
دولة طرف حصتها في المباني الدائمة دفعة واحدة في

- في أيلول/سبتمبر  
( )  
لم ت اشتراكاتها في  
المحكمة التزام قانوني بالكامل في اليوم الأول م /فبراير من كل عام،

- المحكمة إلى  
أدى ذلك إلى تعميق الفجوة بين الاحتياجات والموارد المالية اللازمة لسير .  
الأطراف .
- مجموع الاشتراكات غير المسدد في أيلول/سبتمبر بما في ذلك  
الاشتراكات في الميزانية العادية وصندوق الطوارئ  
ت اللجنة على أهمية تسديد الاشتراكات بالكامل في  
وفاء بالا .  
تعلقة بتسديد الاشتراكات إلى الإخلال خطير  
إذا استمر تسديد حتى نهاية العام، إلى اللجوء إلى  
النقص في ( ) .
- وحث اللجنة جميع الدول الأطراف على تسديد مدفوعاتها في الوقت المحدد من أجل  
ضمان وجود أموال كافية في المحكمة طوال العام، وفقا للقاعدة ٥-٦ من النظام المالي والقواعد  
المالية. وطلبت اللجنة إلى المحكمة إخطار الدول الأطراف التي لم تسدد اشتراكاتها بالكامل مرة  
أخرى قبل الدورة السادسة عشرة للجمعية التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالتزامها  
بالدفع. وعلاوة على ذلك، أشارت اللجنة إلى توصيتها السابقة بأن يتناول رئيس الجمعية  
والمسؤولون بالمحكمة هذه المسألة مع الدول التي عليها مستحقات غير مسددة للمحكمة كلما  
كانت لديهم لقاءات ثنائية معها.
- /سبتمبر رئيس جمعية الدول  
الأطراف الدول المعنية علما بحالة الاشتراكات في ميزانية المحكمة وحث جميع الدول الأطراف  
اشتراكاتها فير  
جميع الخطوات اللازمة لتجنب فقدان حقها في التصويت وفقا ل  
اتخاذ

## ٢- الدول المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها

- تسديد اشتراكاتها في أيلول/سبتمبر  
( )  
ت بالتالي غير  
أبلغت الأطراف في / الحد الأدنى تسديده  
بالإجراء المعمول به لعدم فقدان الح في .
- وأوصت اللجنة بأن تقوم جميع الدول الأطراف التي عليها متأخرات بتسوية حساباتها مع  
المحكمة في أقرب وقت ممكن. وطلبت اللجنة إلى الأمانة إخطار الدول الأطراف التي عليها  
متأخرات مرة أخرى قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة للجمعية بالتزامها بالدفع، مع التأكيد على ما  
لاشتراكاتها من أهمية للميزانية وللإستقرار المالي للمحكمة.

## ٣- بيانات الأداء المالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- ( )  
" ( )  
أداء حتى /ديسمبر .  
الأداء حتى

( )  
( )  
"لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها  
لمالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة  
عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها".  
( )  
ICC-ASP/16/11

- في ( ) في ، مما يمثل في / في في .
- في ذلك ، في المائة مقارنة بمعدل في ( ) في عام ، في ذلك مليون يورو، مما يمثل في /ديسمبر .
- وفي آب/أغسطس رسالة إلى رئيس اللجنة يبلغه فيها بتكاليف غير جبر الأضرار في قضية المدعية العامة ضد جان بيير موما غومبو (الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى) ونقل المكتب الميداني في كوت ديفوار. وشجعت اللجنة المحكمة على بذل قصارى جهدها لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة في إطار الميزانية العادية.
- وفي الأخيرة، الطوارئ ( ) في في ، في في عام ( ) في المائة في عام .
- وقد يفسح معدل التنفيذ الذي تتوقعه المحكمة والبالغ قدره ، في المائة للميزانية المعتمدة المجال لاستيعاب النفقات الإضافية المشار إليها في الإشعارات المقدمة للحصول على أموال من صندوق الطوارئ. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم من خلالها توقعات مستكملة إلى الجمعية في دورتها السادسة عشرة بشأن النفقات الفعلية لكل من الميزانية العادية والإشعارات المتعلقة بصندوق الطوارئ حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.
- حتى منتصف أيلول/سبتمبر شعارين بشأن اللجوء إلى طوارئ بمبلغ إجمالي قدره ، : خبراء بشأن جبر الأضرار في قضية موما ( ) ( ، ) ( ) الثاني يتعلق ( ) يبلغ مجموعها ، المهلدي : أونغوين ، نتاغاندا ألف يورو للدفاع أثناء المحاكمة. في
- وأوصت اللجنة بأن تبذل المحكمة قصارى جهدها لاستيعاب جميع النفقات المتعلقة بالاحتياجات غير المتوقعة في إطار الميزانية العادية.

#### ٤- أوامر الشراء غير المصفاة

- لاحظت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في أيار/ مع القلق الزيادة الكبيرة في كمية أوامر الشراء غير المصفاة ، مليون يورو في نهاية عام ، إلى ، ( ) في كانون الأول/ديسمبر ، في المائة. غير أنه في أعقاب لتجاوز في ( ) المباني والحل ( ) .

ICC-ASP/16/11

- ( في المائة) في نهاية عام طلبا في نهاية عام إلى طلبا في نهاية عام ( ) . عدد طلبات الشراء غير المصفاة
- ستنادا إلى طلب اللجنة الحصول على مزيد من المعلومات عن الأسباب الجذرية لهذا التطور، قدمت المحكمة "تقرير المحكمة عن أوامر الشراء غير المصفاة لعام" ( ) . ويتضمن التقرير تفسيرات أوامر الشراء غير المصفاة، التي تعزوها المحكمة أساسا إلى احتياجات الـ منية للمشتريات. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير تحليلا لأوامر الشراء غير المصفاة لكل قسم. وفي حين بلغت طلبات الشراء غير المصفاة ، مليون يورو في / يسبب تصنيفها تدريجيا خلال عام ، مليون يورو في /
- وطلبت اللجنة موافقتها بمعلومات محدثة عن الرصيد المتبقي من أوامر الشراء غير المصفاة البالغ قدره ٢,٨ مليون يورو في دورتها الثلاثين، وقررت مواصلة رصد الحالة.

#### ٥- الاحتياطات الاحترازية

- استعرضت اللجنة مستوى صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ، وكذلك صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين. وتتولى المحكمة الاحترار نقص في والأحداث غير المتوقعة .
- (أ) صندوق رأس المال العامل
- أنشئ وفير ا القصيرة الأجل ريثما يتم الحصول على الاشتراكات المقررة ( ) . بناء على توصية اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة وأذنت للمسجل بتقديم سلف من الصندوق وفقا للأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية ( ) . وعلاوة على ذلك، إلى المحكمة أن تـ والاشتراكات لبلوغ المستوى المحدد لصندوق رأس المال العامل ( ) .
- ولاحظت اللجنة أنه حتى / صندوق رأس المال العامل، أشارت اللجنة إلى أنه في ، وبعد الموافقة على البيانات المالية من قبل الجمعية، سيتم نقل الفائض النقدي قدره ، مليون يورو إلى صندوق رأس المال العامل. ومن ثم فإن صندوق رأس المال في نهاية عام . الفائض النقدي النهائي لعام يعرف بعد الانتهاء من إعداد البيانات المالية لعام .

( ) ICC-ASP/16/5 .  
 ( ) CBF/29/3 .  
 ( ) - لي والقوا .  
 ( ) ICC-ASP/15/Res.1، القسم بء، الفقرة .  
 ( )



## ٢ - التوازن بين الجنسين

- عند الإبلاغ عن التوازن بين الجنسين، يشمل الإبلاغ جميع الموظفين الفنيين، وموظفي اللغات أيضا. وتعزى الزيادة في العدد الإجمالي للموظفين الفنيين والمسؤولين المنتخبين في الفترة من إلى إلى ، إلى مكتب المدعي في قلم المحكمة.

- وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين في الموظفين الفنيين واللغويين، لاحظت اللجنة في الموظفين في عام من الإناث ، في المائة من الذكور ( ) في حين كانت المعوية في عام ، في المائة لإناث و ، في المائة ( ) . خلصت اللجنة إلى أنه حدث بعض التحسن في التوازن بين الجنسين في .

- الفني، لاحظت اللجنة وجود اختلالات في المستويات العليا لصالح الموظفين الذكور. وبصفة عامة، يفوق عدد الموظفين الذكور عدد الموظفات في البرنامجين الرئيسيين الثاني والثالث وحقق البرنامج الرئيسي الأول .

- ولاحظت اللجنة أن الرتب ف- وف- وف- لا تزال مائلة نحو الموظفين الذكور، في حين أن عدد الموظفات يفوق عدد الذكور في الرتبين ف- وف- . ولذلك، أوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة جهودها لتضييق الفجوة بين الجنسين.

## دال - جبر الأضرار

- لم تقارير مكتوبة من المحكمة بشأن جبر الأضرار. وبناء على طلب اللجنة، قدمت ستماني للضحايا لحة كتابية عامة عن التطورات المتعلقة بجبر الأضرار في لويانغا وكاتانغا والمهدي وبمبا.

( ) لويانغا: للجنة، استنادا إلى المعلومات التي قدم لويانغا ستماني للضححايا لجبر الأضرار اقترح ممثلو الضحايا بالإضافة إلى بحاجة إلى البت في المسؤولية. وبالتالي، لا يزال تنفيذ لويانغا ستماني للضححايا لوجبر الأضرار .

( ) كاتانغا: قرر مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضححايا استكمال القيمة الإجمالية

للمدفوعات المتعلقة بجبر الأضرار الفردية في قضية كاتانغا .

( ) المهدي: لصندوق الاستئماني للضححايا إلى لويانغا ستماني للضححايا لجبر الأضرار . لجري النظر في لجبر الأضرار في شباط/فبراير .

( ) بمبا: المتعلق بجبر الأضرار في الربع الأول من عام . تكماله للمدفوعات المتعلقة بجبر الأضرار يتوقف على النجاح في جبر الأضرار .

( ) .CBF/27/11PO1

( ) .CBF/29/11PO1

- وأشارت اللجنة إلى تقييمها السابق بأن مسألة جبر الضرر قد يكون لها تأثير كبير على سمعة المحكمة وعملياتها. وعلاوة على ذلك، أدركت اللجنة أن النمط النهائي لجبر الأضرار سيتوقف على قرارات الدوائر، وكررت طلبها بالإحاطة علماً بالآثار الإدارية والتشغيلية المترتبة على تكاليف تنفيذها في دورتها الثلاثين، واتفقت كذلك على أن ترصد الموقف بشكل وثيق في دوراتها المقبلة.

## هاء- المساعدة القانونية

### ١- إصلاح نظام المساعدة القانونية

- أشارت اللجنة إلى أن الجمعية طلبت إلى المحكمة في دورتها الخامسة عشرة<sup>(١)</sup> أداء نظام المساعدة القانونية وأن تقدم، حسب الاقتضاء، مقترحات الأول/ديسمبر .

- وكان معروضا على اللجنة "تقرير عن التقدم المحرز في وضع مقترحات لإدخال تعديلات على"

( )

والمشاركين الآخرين، رابطة المحامين بالمحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم عرض بناء على طلبها.

- ولاحظ قلم المحكمة أذ  
دئ

كذلك إلى أنه يلزم لتقديم مقترحات  
والمجتمع المدني ونقابات المحامين. وبينما تتماشى هذه المشاورات مع الممارسة المعمول بها في المحكمة وتسمح للأطراف الخارجية بالتعبير عن آرائها،  
إجراء مشاورات شاملة مع الخبراء  
ل محل عملية صند

- وشددت اللجنة على أهمية وجود نظام  
ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص أهمية  
مبادئ المحكمة

- الاقتراح  
التي س

للمحكمة مع أطراف خارجية مختلفة. ولاحظت اللجنة أيضا أن اختيار الخبراء الاستشاري المسؤول عن هذه التقارير لتقسيم السوق مما  
المسجل لم يقدم مقترحات ولذلك لم تتح للجنة  
خبير واحد مباشرة.  
الإعراب عن رأيها في

- وإزاء عدم وجود معلومات أخرى عن الإصلاح المتوخى لنظام المساعدة القانونية، ليس بوسع اللجنة إلا أن توصي بأن يكون النظام الجديد المقترح أكثر احتراما لحدود الميزانية التي وافقت عليها الجمعية. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أنها أوصت في العام الماضي بتعديل الموارد

( ) ICC-ASP/15/Res.5

( ) .CBF/29/7

( ) في ذلك الوثيقة ICC-ASP/16/11.



إذ . أن أي تغيير في الأوضاع أو في طول المدة التي تستغرقها الإجراءات  
في عام تطورات غير متوقعة في أربع التدني في تلاحظ

### الجدول ٣- المساعدة القانونية للدفاع والضحايا (بالآلاف اليورو)

معدل التنفيذ المتوقع في عام	مجموع النفقات المتوقعة في عام ٢٠١٧	النفقات الفعلية			النفقات الفعلية			
		اشعار صندوق الطوارئ	في ٣٠ عام ٢٠١٧	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦		
١٣٠,٨	٥ ٩٢٦	١ ٣٠٦	٣ ٤٩٤	٤ ٥٣١	٩٧,١	٦ ٢٩٥	٦ ٤٨٤	مجموع المساعدة القانونية

- وتطلعت اللجنة إلى مقترحات محددة لإجراء تقييم مالي متعمق لنظام المساعدة القانونية وأوصت أيضا بأن تبذل المحكمة قصارى جهدها لاقتراح إصلاحات يمكن تحقيقها بالموارد الحالية عن طريق استكشاف الفرص المتاحة لاستيعاب العبء الإداري دون الإخلال بالحاجة إلى المساءلة وتحديد الأولويات.

- وعلاوة على ذلك، أكدت اللجنة أنه ينبغي أن تعرض أي وثيقة مقدمة إلى الجمعية وقد تترتب عليها آثار مالية أو آثار في الميزانية على اللجنة للنظر، وأكدت أيضا أنه لا يمكن اتخاذ قرار بشأن تعديل نظام المساعدة القانونية دون موافقة الجمعية.

### ٢- ميزانية المساعدة القانونية لعام ٢٠١٨

- نظرت اللجنة بدقة في الميزانية المقترحة للمساعدة القانونية في ضوء الإجراءات القضائية الجارية والمتوقعة تخصيص

- أن من المتوقع الاحتياج إلى ألف يورو للمساعدة القانونية في قضية لوبانغا في قضية كاتانغا جبر الأضرار.

- وأشارت اللجنة إلى ملاحظتها السابقة التي أبدتها في دورتها السابعة والعشرين بأن " في ا (١) المبادئ التي تحكم نظام إعادة القانونية الحالي، بما في ذلك المبادئ التي تحكم تشكيل أفرقة محامي الدفاع وأفرقة محامي واضح مدة المتاحة لأفرقة محامي ( الحكم في الاستئناف) وطول المدة المتاحة لأفرقة محامي الضحايا ل ( جبر الأضرار). جبر الأضرار تبدأ

وأن حجم المساعدة القانونية المطلوبة في هذه المرحلة ليس واضحا حتى الآن كاف" (٢). ولذلك، تود اللجنة أن توجه انتباه الدول الأطراف إلى أنه يلزم توضيح نطاق أجور

(١) CBF/20/5/Rev.1 .

(٢) الوثائق الرسمية... الدورة الخامسة عشرة... ٢٠١٦... (ICC-ASP/15/20) لـ ثاني الجزء بـ

المساعدة القانونية للدفاع في مرحلة جبر الأضرار، لا سيما أثناء تنفيذ الخطة التنفيذية لجبر الأضرار.

- ألف يورو للمساعدة القانونية في قضية نتاغاندا، في حين تشير التوقعات إلى أنشطة المحاكمة في هذه القضية ستسغرق هذه الفترة مرحلة يتم خلالها صياغة الحكم النهائي وإصداره. ونتيجة لانخفاض الأنشطة القضائية، ينبغي أن تتماشى مدفوعات المساعدة القانونية مع نظام أجور المساعدة القانونية، وينبغي بالتالي تخفيض المبلغ المطلوب للمساعدة القانونية للدفاع في قضية نتاغاندا بمقدار ٣٤٠ ألف يورو ( ).

- خصصت في عام بلغ مجموعها للمساعدة القانونية في قضيتي القنابي وباندا. وأشارت اللجنة إلى أن في الماضي هذه الممارسة في عام . وطلبت اللجنة بالتالي موافاتها بمعلومات محدثة عن التطورات في دورتها الثلاثين التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

## واو- المسائل المتعلقة بالمراجعة

### - التقرير السنوي للجنة المراجعة

- لجنة في "التقرير السنوي للجنة راجعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أيلول/سبتمبر إلى أيلول/سبتمبر في المرفق الخامس له .  
- ونظرا لضيق الوقت بين الدورة الأخيرة للجنة والعشرين للجنة، لم تتمكن اللجنة من النظر بعمق في جميع التوصيات الم هذا الوضع لن يتكرر في عام المبكر لدورتي ستعقدان في آذار/ / على التوالي.  
- من أعضاء اللجنة في لجنة المراجعة و

ة هذه البند التي أجريت بشأنهما. ومن ثم، فإن اللجنتين في وضع يسمح لهما بالاضطلاع بولاية على نحو فعال بغية تكملة .  
- وأوصت اللجنة بأن تسترعي لجنة المراجعة انتباه اللجنة إلى مجالات الاهتمام التي تدخل في نطاق ولايتها، وأن تقدم إلى اللجنة جميع الوثائق المتصلة بهذه المجالات.

### (أ) الهيكل الإداري

- اله أعمالها في : وارتدين في التقرير عن

( ) ICC-ASP/16/10  
( ) نتاغندا: نانون الثاني/يناير - / : +  
( ) من الأنشطة المنخفضة في عام X  
( ) = +  
( ) AC/6/10 (المرفق الخامس لهذا التقرير).

، فضلا عن التعاون بين مجلس التنسيق وآليات التنسيق

- ولما كانت الإدارة عنصرا أساسيا لتحسين كفاءة المحكمة، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على توصيات لجنة المراجعة.

(ب) إدارة المخاطر

- المجالات ذات الأولوية للمحكمة في عام . وعلاوة على ذلك، لاحظت لجنة أنشئت، وأنه جاري إعداد اختصاصات هذه ال مكتب المراجعة الداخلية دورات تدريبية بشأن إدارة المخاطر لبعض موظفي المراجعة خمس توصيات جديدة بشأن إدارة المخاطر.

- ورحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في إدارة مخاطرها وأوصت بأن توافق الجمعية على جميع التوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بدور منسق المخاطر على نطاق المحكمة، لاحظت اللجنة أن أحد الموظفين التابعين لمكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية سيضطلع في الوقت الراهن بمهام هذه الوظيفة بالإضافة إلى وظيفته ومسؤولياته الأخرى، وقررت العودة إلى هذه المسألة في سياق استعراض سياسة الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، رأت اللجنة أنه، في ضوء الآثار المالية، ينبغي أن تكون إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من المسؤوليات الإدارية للمحكمة.

(ج) القيم والأخلاق

- فيما يتعلق بالقيم والأخلاق، أصدرت لجنة التنسيق توصية تدعو المحكمة إلى مدونة قواعد سلوك عامة للمحكمة تنطبق على جميع الموظفين. ولاحظت ال إلى المحكمة أن تفي بهذه التوصية آلية الرقابة تكاليف إضافية. وتمشيا مع مبدأ "المحكمة الواحدة"، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على توصية لجنة المراجعة.

(د) الاشراف على مسائل المراجعة الداخلية

- فيما يتعلق بالإشراف على مسائل المراجعة الداخلية، وافقت لجنة المراجعة على خطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الفترة - التعديلات التي أدخلت على راجعة في ودة هذه ال .

- ورحبت لجنة مراجعة بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ التوصيات التي لم يتم البت فيها فترة المشمولة بالتقرير، وأوصت بموافاتها بمعلومات مح في هذا الصدد في دورتها السابعة.

- وأحاطت اللجنة علما بأنه وفقا للمعايير الدولية، أن تجري كل خمس سنوات

في عام

الشراء وعملية اختيار المقيّد .

- وأحاطت اللجنة علماً بتوصيات لجنة المراجعة المشار إليها أعلاه في مجال الإشراف على مسائل المراجعة الداخلية وأوصت لجنة المراجعة بمتابعتها<sup>(١)</sup>.

(هـ) المسائل الأخرى المتعلقة بالمراجعة

- لإشراف الحسابات الخارجي تركيز الأداء الجيد

- ض تكاليف السفر، أحد أعضاء اللجنة، أيضاً في لجنة المراجعة، رئيس اللجنة في اجتماع غير رسمي للفريق العامل في اللجنة مع التقدير اهتمام الفريق العامل في لاهاي الإشراف على إدارة الميزانية. و

٢- تقارير مراجع الحسابات الخارجي

- كان معروضا على اللجنة ثلاثة تقارير مراجع الحسابات الخارجي: "البيانات الجنائية الدولية عن السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر" ( ) "ابن للضحايا عن السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر" ( ) "تقرير مراجعة الأداء"

(أ) البيانات المالية للمحكمة

- في "البيانات للمحكمة الجنائية الدولية عن السنة المنتهية في الأول/ديسمبر" ( ) ورحبت بالرأي الذي قدمه مراجع الحسابات الخارجي بدون تحفظ بشأن هذه البيانات. اقترحت أربع توصيات إضافية ذات صلة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي.

- ، استناداً إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي

في المائة من

التجاوز في المباني البالغ قدره في القضيتين المتعلقةتين بالمعاش

الح

- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على البيانات المالية للمحكمة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

( ) AC/6/10

( ) .ICC-ASP/16/12

( ) .ICC-ASP/16/13

( ) .ICC-ASP/16/27

( ) .ICC-ASP/16/12

## (ب) البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا

- راجعة في "البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا عن السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر" ( )<sup>١٠</sup> ورحبت بالرأي الذي قدمه مراجع الحسابات بدون تحفظ هذه البيانات. الحسابات

- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

## (ج) تقرير الأداء عن تفعيل شعبة العمليات الخارجية

- "تقرير مراجعة الأداء" ( )<sup>١١</sup> وأيدت جميع التوصيات الست المراجعة الحسابات الخارجي.

- نظرت اللجنة في تقرير مراجعة الأداء وناقشت نتائج

- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على توصيات مراجع الحسابات الخارجي وطلبت إلى لجنة المراجعة متابعة تنفيذها.

## -٣ التعديلات على ميثاق لجنة المراجعة

- اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين بالقيمة المضافة

فضلا عن الحاجة إلى أن يبقى الميثاق وثيقة حية تعكس الاحتياجات الفعلية للجنة

- وفي هذا السياق، أوصت اللجنة بتعديل الفقرتين ١٠ و ٤٠ من ميثاق لجنة المراجعة المتعلقة بتشكيل اللجنة وعدد دوراتها في السنة كما يلي:

( ) تنص الفقرة ١٠ من ميثاق اللجنة على ما يلي: "تتألف لجنة المراجعة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء خارجيين من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. وأعضاء اللجنة مستقلون عن المحكمة وأجهزتها، وينبغي أن يكون عضوان من الأعضاء الخمسة من الأعضاء العاملين في لجنة الميزانية والمالية. وإذا لم تعد هذه الشروط قائمة أثناء ولاية أحد الأعضاء في اللجنة، توصي لجنة الميزانية والمالية بعضو جديد وتعرض هذه التوصية على الجمعية للموافقة عليها".

( ) تنص الفقرة ٤٠ من ميثاق اللجنة على ما يلي: "تجتمع لجنة المراجعة مرتين على الأقل في السنة"

- وأوصت اللجنة بأن يبدأ نفاذ الفقرة ١٠ المعدلة من ميثاق لجنة المراجعة بعد انتهاء فترة ولاية الأعضاء الحاليين في اللجنة.

( ) .ICC-ASP/16/13

( ) .ICC-ASP/16/27

## زاي- التكاليف المتعلقة بمباني المحكمة

## ١- تكاليف الصيانة الوقائية والتصحيحية

- "تقرير المحكمة عن آلياتها لرصد تكاليف مبانيها و التي قدمتها اللجنة في أيلول/سبتمبر لمباني مجديا وفعالا من بالتدابير المتخذة.
- بناء على المعلومات الواردة في التقرير، المباني الأصلي الذي أبرمته *Courtys* - بييد المباني - حتى نهاية عام . وأذنت الجمعية "لاتاحة الوقت الكافي للمحكمة لإعداد إستراتيجيتها وعقود في المستقبل" ( ) .
- العقد الحالي *Courtys* . الأعمال التي يتعين الاضطلاع بها فواتير (أ) تتماشى مع ( )
- ويجري حاليا اختيار التي سيبدأ عملها في / تاحة وقت كاف للاختيار، ستمدد المحكمة العقد الحالي *Courtys* حتى نهاية آذار/ الذي سيرم . الخمس وعشر سنوات، للأداء، الذي سيه للأداء. وسيكون الشرط المسبق لت تقديم بما يتماشى مع معايير الصناعة ونماذج أفضل الممارسات.
- وتقدم المحكمة جميع المعلومات اللازمة عن الفريق العامل في لاهاي تيسير عملية صنع ال . إلى الدول الأطراف في سياق

## ٢- التكاليف الإجمالية

- الغرض من إنشاء "البرنامج الرئيسي الخامس" الحالي، المكرس للمباني، صيانة المباني.
- صيانة وتشغيل المباني نظوي على أنواع مختلفة من "البرنامج الخامس- المباني" مختار ( ) مليون يورو المخصص لبرنامج في متعاقد. وفي المستقبل، س إلى الحاجة إلى
- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أن صيانة المباني مجموع الأخرى المتصلة بالموظفين وغير الموظفين مثل واللوازم والمواد. واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها المحكمة، تتألف وحدة إدارة الما في

( ) .ICC-ASP/16/25

ICC-ASP/13/Res.2

( ) ICC-ASP/15/Res.2

إجمالي التكاليف غير المدة ، أي بانخفاض قدره ، في عام ، في المائة بسبب العقود الم

- وفيما يتعلق بشفافية التكاليف، لاحظت اللجنة أن تكاليف صيانة وتشغيل المباني ستكون بندا متكررا ودائما في ميزانيات المحكمة، مع زيادة بعض العناصر كلما تقدمت المباني. وفي الوقت الحالي، ترد الأنواع المختلفة من التكاليف في برنامج المباني وفي عدد من بنود الميزانية المتصلة ببرنامج قلم المحكمة. ولتيسير تحديد التكاليف ورصدها، توصي اللجنة بأن تقدم المحكمة ملخصا لعناصر التكلفة في جدول موجز يرفق بوثائق الميزانية المقبلة ويبين بلمحة واحدة الجوانب ذات الأهمية من الناحية المالية.

- وفيما يتعلق بعقد الصيانة المقبل، رحبت اللجنة بالإدراج المتوخى لمؤشرات الأداء في عقد الصيانة الجديد. ودعت المحكمة، بمجرد إبرام العقد، إلى '١' إبلاغ اللجنة بالاختصاصات المتفق عليها مع المتعاقد، و'٢' توضيح أنواع معايير الأداء وكيفية قياسها.

- وأعدت اللجنة التأكيد على استعدادها الكامل لإسداء المشورة المالية للدول الأطراف والمحكمة<sup>(٧١)</sup>. وفي هذا السياق، أشير إلى أنه سيكون من المفيد أن تتلقى اللجنة في الوقت المناسب نسخة من المواد التي تقدمها المحكمة إلى الفريق العامل في لاهاي بشأن مسألة استبدال الاستثمارات الرأسمالية واستبدال الأصول الثابتة<sup>(٧٢)</sup>.

- وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن: في إطار

إلى اللجنة لاستطلاع رأيها قبل تقديمها إلى . وفي حين توقف العمل بالنظام السابق وحل محله النظام الإداري الجديد الذي أنشأته الجمعية في دورتها الرابعة عشرة، تعتقد اللجنة أن الإجراءات السابقة لتقديم التقارير كانت تعمل بشكل جيد، ولذلك ترى أنه سيكون من المناسب النظر في ترتيب مماثل للتقارير الواردة من الفريق العامل في لاهاي التابع للمكتب. ويتفق ذلك مع الطلبات المتكررة شيل اللجنة في جميع مراحل مداوات الجمعية التي يتم خلالها النظر في الوثائق التي تترتب عليها آثار الإدارية الجديد الذي اعتمده الجمعية ينص على إمكانية استفادة الميسر التابع للفريق العامل في لاهاي من خبرات اللجنة، كما هو الحال في دورته<sup>(٧٣)</sup>.

### ٣- استبدال الأصول الثابتة

- "استبدال الأصول الثابتة في المباني الدائمة استثمار في المباني كبير. بخلاف ( ) في الميزانية المقترحة . المحكمة في تقريرها مسية الأولى ( ) التي في المباني. وستبلغ التكلفة ا جمالية نحو ( )

( ) الوثائق الرسمية... الدورة الخامسة عشرة... ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20) لـ ثنائي، الجزء باء-

( ) ICC-ASP/16/5، الفقرة ٨٣.

( ) : ICC-ASP/15/Res.5.

( ) ICC-ASP/15/Res.2 والملرفق الثاني، الفقرة .

( ) . ICC-ASP/16/26





## ثالثاً - مسائل أخرى

## ١ - أساليب عمل اللجنة

- في نيسان/أبريل  
بمذه المسألة.

- ووفقاً للجدول الزمني الذي اعتمده اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٧، ستنتظر اللجنة في مقترحات لتعديل نظامها الداخلي. وفي هذا الإطار، وبناء على أحد الاقتراحات، سيقدم الأمين التنفيذي للجنة ورقة تولى للجنة للمناقشة لتنتظر فيها اللجنة قبل انعقاد دورتها الثلاثين بوقت كاف.

- وبالإضافة إلى الإصلاح المزمع إجراؤه  
على مواجهة التحديات في المستقبل  
وعهدت بالتالي إلى  
تابعة جوانب محددة من المحكمة

بمذه المسألة وسقدم عرضاً إلى اللجنة بشأن المسائل التي تستحق اهتماماً

- وبالإضافة إلى ذلك، أقرت اللجنة بفائدة التفاعل بين مختلف المه  
اللجنة أن التفاعل النشط مع مراجعي الحسابات الخارجيين لا يزال ضرورياً للاضطلاع بولايتها، ومن ثم،  
نه

## ٢ - التبرعات

- رحبت اللجنة بالمعلومات التي قدمتها المحكمة بشأن التبرع المقدم من الأطراف  
في أنشطة التوعية في أوغندا. وأعربت اللجنة عن سرورها لسماعها عن التبرع،  
وشددت في الوقت نفسه على ضرورة وضع مبادئ توجيهية تفصيلية واضحة للمسائل التنفيذية،  
ولذلك قررت النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والثلاثين.

## ٣ - الالتزامات المالية للدول الأطراف التي تنسحب من نظام روما الأساسي

- الدول الأطراف التي  
وأعدت المحكمة هذه الرسالة  
طرف في  
/ اقترحت المحكمة مسار العمل التالي ما لم تشر  
اللجنة والجمعية إلى خلاف ذلك:

( ) الاشتراكات في الميزانية: النسبة من الاشتراكات المقررة السنوية لـ التي  
(باستثناء القرض) على أساس عدد أيام العضوية في السنة التي تنتهي  
الاشتراكات .  
الأخرى في عام . ولاحظت المحكمة في هذا الصدد أن هذا الخيار يتمشى مع طريقة تق  
الاشتراكات المقررة للدول الأطراف .

( ) صندوق رأس المال العامل: غ متبقي من السلف التي يتلقاها صندوق  
لدول الأطراف التي تنسحب من نظام روما الأساسي بعد نهاية السنة المالية التي يصبح

( ) *الفائض في الميزانية*: المبلغ الذي يخص الدول التي تنسحب  
 اسي في أي فائض نقدي لسنوات التي في النظام الأساسي  
 بعد تحديد هذا الفائض بصفة نهائية واعتماده، و ون الاشتراكات المقر عن تلك الفترات

( ) *صندوق الطوارئ*: الدول الأطراف التي تنسحب  
 في الرصيد الاحتياطي الذي وضع جانبا لتغطية أي نفقات غير متوقعة  
 التي يصبح

(هـ) *القرض من الدولة المضيفة*: التي تنسحب من نظام روما الأساسي  
 ( ) . تدفع المحكمة الأقساط المستحقة

- لم تجد اللجنة اعتراضات فورية على الاقتراحات المقدمة من المحكمة من الناحية التقنية  
 ويتعين على الدول الأطراف أن تسدد اشتراكاتها  
 المالي والقواعد المالية تنطبق عليها  
 المضيفة، بصرف النظر عن المدفوعات التي تدفعها الدول الأطراف في هذا الحساب. بيد أن اللجنة  
 أشارت إلى أنه وفقا للنظام المالي و ( ) تظل الاعتمادات مفتوحة لمدة اثني عشر شهرا  
 عقب انتهاء الفترة المالية المتعلقة بها يسلم المبلغ الذي يخص الدولة الطرف إلا  
 الثاني/يناير التالي للسنة التي تمت فيها مراجعة حسابات الفترة المالية.  
 غير الملتمزم بها للدول الأطراف التي تنسحب من نظام روما الأساسي في تاريخ انسحابها  
 على الدول الأطراف في وليس في عام

- وشددت اللجنة على أن جمع اشتراكات الدول الأطراف التي تنسحب  
 ثير مختلفة الاختصاص الفني لعدم وجود قواعد في  
 النظام المالي والقواعد المالية الأطراف التي تنسحب من

- ولاحظت اللجنة أن تاريخ بدء نفاذ انسحاب أي دولة طرف لم يصل بعد  
 بالدولة الطرف المعنية  
 دراسة متأنية، بما في ذلك من وجهة نظر قانونية وسياسية، من جانب الدول الأطراف. وستكون اللجنة  
 المالية والإدارية، في الدور

#### ٤- الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية

- شارح اللجنة إلى أن

( ) .

- وفي / حكما في دعوى  
 رفعها قاضيان سابقان في المحكمة. وفي الحالتين المذكورتين، انتخبت الجمعية في دورتها السادسة  
 في عام في الدورة نفسها  
 هذا النظام على القضاة الجدد. وفي /

( ) - - من النظام المالي والقواعد المالية.

- الحكم الصادر  
أعباء مالية غير متوقعة  
في هذا القرار القانوني و إلى

:

( )  
المعايير المح  
جميع الأعباء المالية في حسابات عام  
( - ) والنظام المالي  
تاريخ اعتماد مراجع الحسابات الخارجي  
هذا الحدث بين تاريخ إقفال  
لهذه الحسابات؛  
( )  
إضافي دفع لشركة  
Allianz  
ما مجموعه  
لفائض في ميزانية عام  
يورو سيتم استيعابه في ميزانية عام  
- وأشارت اللجنة إلى أن المحكمة ، في إعداد البيانات المالية،  
التي قد  
الحكم لغير صالحها والتزامها . إذا كانت النتيجة غير المواتية "غالبية"  
" " في البيانات المالية في بند المخصصات بوصفه من الم  
إذا لم تكن "غالبية" "محتمل" "المحتمل في  
لا تدرج مخصصات للالتزام .  
- وفي حالة المطالبات التي قدمها القاضي  
"غالبية" "محتمل" "نسيروكو،  
عنها في ملاحظات البيان  
"المالي لعام  
محتمل. غير أن اللجنة لاحظت  
الجمعية" في تقرير رسمي " الإطار القانوني للمحكمة" ( ) إلى أن  
لمنظمة العمل الدولية كانت غالبية، وكان ينبغي  
إدراج مخصصات لهذه القضية.  
- في الفترة - ما مجموعه  
( ) ه جاري النظر حاليا في  
جميع ال (ببرنامج الرئيسي الثالث) تقوم المحكمة حاليا بتقييم هذه القضايا لتحديد ما إذا  
كانت ستدرج مخصصات لها أم ستكشف عنها فقط في البيانات المالية.  
- رسوما تتراوح  
كل حكم تصدره حتى إذا الحكم لصالح المحكمة، باستثناء  
الحالات التي يتم فيها رفض الدعوى بدون محاكمة واضح لها.  
- التسوية غير الرسمية  
للأطراف المعنية.

- وتوصي اللجنة بأن تستعرض المحكمة احتمالات النتائج السلبية للقضايا المعروضة على المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بانتظام من أجل ضمان، بقدر الإمكان، تحديد الالتزامات المحتملة في أقرب وقت ممكن. وقررت اللجنة متابعة هذه المسألة واستعراض جميع التكاليف المحتملة والتكاليف المرتبطة بها في دورتها الثلاثين التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

#### ٥- موعد انعقاد الدورات المقبلة للجنة

- /  
 ثلاثين والحادية والثلاثين في الفترة من إلى  
 أيلول/سبتمبر ، على التوالي، في لاهاي.

## المرفق الأول

## قائمة الوثائق

رمز وثيقة اللجنة (في حالة تحويلها إلى وثيقة من وثائق جمعية الدول الأطراف)	العنوان	رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف
	جدول الأعمال المؤقت	CBF/29/1
	القائمة المشروحة للبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت	CBF/29/1/Add.1
	أوامر الشراء غير المص	CBF/29/3
	تقرير عن التقدم المحرز في خطط التنمية التنظيمية	CBF/29/5
( )	توضيح بشأن أداء نظام المساعدة القانونية للمحكمة في عام	CBF/29/6/Rev.1
		AC/6/10
	الميزانية البرنامجية المقترحة ل	ICC-ASP/16/10
	تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى /	ICC-ASP/16/11
	البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للعام المنتهي في الأول/ديسمبر	ICC-ASP/16/12
	للصندوق الاستئماني للضحايا للعام المنتهي في الأول/ديسمبر	ICC-ASP/16/13
	تقرير إلى جمعية الدول الأطراف عن مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في الفترة من / إلى /	ICC-ASP/16/14
CBF/29/7	تقدم المحرز في وضع مقترحات لإدخال تعديلات على نظام أجور	ICC-ASP/16/21
CBF/29/4	تقرير المحكمة عن آلياتها لرصد تكاليف صيانة مبانيها ومراقب	ICC-ASP/16/25
CBF/29/2	في المباني الدائمة للمحكمة الج	ICC-ASP/16/26
		ICC-ASP/16/27



الدول الأطراف	السنوات السابقة			٢٠١٧					التاريخ التسليم السابق
	الاشتراكات العادية غير المسدة	الاشتراكات في القائمة غير المسدة	مجموع الاشتراكات غير المسدة	الاشتراكات المقررة في القائمة	الاشتراكات المقررة في القائمة	الاشتراكات العادية غير المسدة	الاشتراكات في القائمة غير المسدة	مجموع الاشتراكات غير المسدة	
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
غابون	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
غامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
غانا	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
غرينادا	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
غواتيمالا	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
غيانا	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
لكسمبرغ	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
مدغشقر	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
مالي	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	غير

الدول الأطراف	السنوات السابقة			٢٠١٧						تاريخ التسديد السابق
	الاشتراكات العادية غير المسددة	الاشتراكات في القائمة غير المسددة	مجموع الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات العادية غير المسددة	الاشتراكات في القائمة غير المسددة	مجموع الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات المقررة العادية	الاشتراكات المقررة في القائمة	مجموع الاشتراكات المقررة	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
باراغواي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
بيرو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرتغال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية كوريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سانت كيتس ونيفيس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وغرنادين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيراليون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
جمهورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليوغوسلافية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
- ليشتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وتوباغو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تونس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
أوغندا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
جمهورية تنزانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
أوروغواي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مسددة
(جمهورية -)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير
(	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فروق تقريب الحساب						٤٤٠٨	٣٦٩٥	٧١٣		
المجموع	٣٣٦١٠٠٨٤	٥٣٨٤	٢٠١٦٩٣٧٥	٤٦٢٦٢٨	١٩٧٠٦٧٤٧	١٤٤٥٨٧٣٠٦	٢٩٨٧٣٠٦	١٤١٦٠٠٠٠٠	١٣٤٣٥٣٢٥	٩٥٠١٤١٣٣٤٠٣١١



## المرفق الثالث

## آثار توصيات اللجنة على الميزانية (بالآلاف اليورو)

الجدول ١ - مجموع البرامج لعام ٢٠١٨

مجموع المحكمة	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	توصيات اللجنة	قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	الفرق بعد توصيات اللجنة
مجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٥٠٨٧,٥	٤٣٥٠,٩	١٩٤٣٨,٤	١٧٠٤٣,٠	(٢٣٩٦,٤)	
		( , )				
العمل الإضافي		( , )				
مجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	١٦٦٠٦,٢	(٣٥٧,٦)	١٦٢٤٨,٦	١٧١٦٦,٦	٩١٣,٠	
الخبراء الاستشاريون		( , )				
محامو الدفاع						
محامو الضحايا						
الأثاث والمعدات						
مجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٣٧٥٢٤,٤	٢١٦٢,٣	٣٩٦٨٦,٧	٣٧٧٠٦,٨	(١٩٧٩,٩)	
المجموع	١٤٤٥٨٧,٣	٦٨٨٨,٤	١٥١٤٧٥,٧	١٤٨٠١٢,٤	(٣٤٦٣,٣)	

## الجدول ٢: البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	
	بعد توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة
	-	-	-	-	-
	( , )	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	(٢٣, ٧)	٥ ٥٩٤, ٩	٥ ٦١٨, ٦	١٢٣, ١	٥ ٤٩٥, ٥
	-	-	-	( , )	-
	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	-	١ ٢٨٦, ٤	١ ٢٨٦, ٤	(١٢٤, ٨)	١ ٤١١, ٢
	( , )	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	(٥, ٠)	٣٠٩, ٦	٣١٤, ٦	٥٤, ٤	٢٦٠, ٢
المجموع	(٢٨, ٧)	١٣ ٢٩٢, ٩	١٣ ٣٢١, ٦	٧٨٥, ٦	١٢ ٥٣٦, ٠

## الجدول ٣: البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة

١١٠٠ هيئة الرئاسة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	
	بعد توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة
	-	-	-	-	-
	( , )	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	(٢٣, ٧)	١ ١٢٥, ٧	١ ١٤٩, ٤	١٣٥, ٦	١ ٠١٣, ٨
	-	-	-	( , )	-
	-	-	-	-	-
الإضافي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	-	-	-	(١٢٢, ٨)	١٢٢, ٨
	( , )	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	(٥, ٠)	١٧٠, ٤	١٧٥, ٤	٤٤, ٧	١٣٠, ٧
المجموع	(٢٨, ٧)	١ ٣٢٤, ١	١ ٣٥٢, ٨	٥٧, ٥	١ ٢٩٥, ٣

الجدول ٤ : البرنامج ١٢٠٠ : الدوائر

١٢٠٠ الدوائر	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	
	بعد توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة
	-	-	-	-	-
	-	-	( ١ )	-	-
	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤ ١٧٧, ٢	٤ ١٧٧, ٢	(١٦, ٧)	٤ ١٩٣, ٩	
	-	-	( ١ )	-	-
	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	١ ٢٨٦, ٤	١ ٢٨٦, ٤	(٢, ٠)	١ ٢٨٨, ٤	
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١٧, ٠	١٧, ٠	-	١٧, ٠	
المجموع	١١ ٥٥٤, ٦	١١ ٥٥٤, ٦	٧١٤, ٢	١٠ ٨٤٠, ٤	

الجدول ٥ : البرنامج ١٣٠٠ : مكاتب الاتصال

١٣٠٠ مكاتب الاتصال	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	
	بعد توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٩٢, ٠	٢٩٢, ٠	٤, ٢	٢٨٧, ٨	
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١٢٢, ٢	١٢٢, ٢	٩, ٧	١١٢, ٥	
المجموع	٤١٤, ٢	٤١٤, ٢	١٣, ٩	٤٠٠, ٣	

## الجدول ٦: البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعية العامة

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعية العامة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧	
	بعد توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة
		( )			
		-			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣١ ١٩٧, ١	(١ ٨٤٨, ٦)	٣٣ ٧٤٥, ٧	٣١ ٠٧٩, ٥	٢ ٦٦٦, ٢
		( )			( )
		-			-
العمل الإضافي		-			-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	٩ ٤٤٦, ٣	١١٠, ٥	١ ٥٦٥, ١	٩ ٣٨٦, ١	(١٢٠, ٣)
		( )			
		-			-
		-			-
		-			-
الخبراء الاستشاريون		-			( )
		-			-
		-			-
الأثاث والمعدات		( )			-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٤ ٦٤٨, ٤	(٢٠٩, ٩)	٤ ٨٥٨, ٣	٤ ٥٠٨, ٥	٣٤٩, ٨
المجموع	٤٥ ٩٩١, ٨	(١ ١٧٨, ٠)	٤٧ ١٦٩, ٨	٤٤ ٩٧٤, ٢	٢ ١٩٥, ٦

## الجدول ٧: البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعية العامة

٢١١٠ ديوان المدعية العامة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧	
	بعد توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة
		( )			
		-			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١ ٧٢٧, ٧	(١٧٠, ٦)	١ ٨٩٨, ٣	١ ٦٩٧, ٨	٢٠٠, ٥
		( )			( )
		-			-
العمل الإضافي		-			-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	٢٥٩, ٣	٤٠, ٥	٢١٨, ١	٢٧٨, ٦	(٥٩, ٨)
		-			-
		-			-
		-			-
الخبراء الاستشاريون		-			( )
		-			-
		-			-
الأثاث والمعدات		-			-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٥٧٩, ٦	-	٥٧٩, ٦	٦٠٩, ٤	(٢٩, ٨)
المجموع	٢ ٥٦٦, ٦	(١٣٠, ١)	٢ ٦٩٦, ٧	٢ ٥٨٥, ٨	١١٠, ٩

## الجدول ٨: البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات

قسم الخدمات	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		الفرق بعد توصيات اللجنة
			توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	
					( , )
					-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٨١٦, ٦	١٩٤, ٠	٤٠١٠, ٦	٣٩١٨, ٦	(٩٢, ٠)
					( , )
					-
العمل الإضافي					-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	٢٧٥٩, ٤	١٦٩, ٣	٢٩٢٨, ٧	٢٧٩٤, ٦	(١٣٤, ١)
					-
					-
					-
					-
الخبراء الاستشاريون					-
					-
					-
الأثاث والمعدات					( , )
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١١٩٥, ١	٣٠, ٠	١٢٢٥, ١	١١٨٠, ١	(٤٥, ٠)
المجموع	٧٧٧١, ١	٣٩٣, ٣	٨١٦٤, ٤	٧٨٩٣, ٣	(٢٧١, ١)

## الجدول ٩: البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون

شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		الفرق بعد توصيات اللجنة
			توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	
					( , )
					-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٠٤٦, ٥	٢٥٠, ٩	٣٢٩٧, ٤	٣١٦٧, ٦	(١٢٩, ٨)
					( , )
					-
العمل الإضافي					-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	٤٧٠, ٠	(١٦٦, ٠)	٣٠٤, ٠	٣٩٢, ٦	٨٨, ٦
					-
					-
					-
					-
الخبراء الاستشاريون					-
					-
					-
الأثاث والمعدات					-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٤٤٠, ٤	٠, ٦	٤٤١, ٠	٤٤١, ٠	-
المجموع	٣٩٥٦, ٩	٨٥, ٦	٤٠٤٢, ٤	٤٠٠١, ٢	(٤١, ٢)

## الجدول ١٠: البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق

شعبة التحقيق	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	التغيير في الموارد
	توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة		
				( )		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٣ ١٠٧, ٢	١٣ ٤٨٤, ٠	١٤ ٣٠٢, ٦	(٨١٨, ٦)		
					( )	
العمل الإضافي						
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	٤ ٠٩٤, ٢	٤ ٣٠٢, ٢	٣ ٨١٠, ٢	٤٩٢, ٠		
					( )	
الخبراء الاستشاريون						
الأثاث والمعدات						
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١ ٨٨٩, ٦	٢ ٠٧٣, ٦	٢ ٢٣٨, ٥	(١٦٤, ٩)		
<b>المجموع</b>	<b>١٩ ٠٩١, ٠</b>	<b>١٩ ٨٥٩, ٨</b>	<b>٢٠ ٣٥١, ٣</b>	<b>(٤٩١, ٥)</b>		

## الجدول ١١: البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المقاضاة

شعبة المقاضاة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧	التغيير في الموارد
	توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة		
				( )		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٩ ٤١١, ٥	٩ ٥٩٩, ٢	١٠ ٢٣٦, ٨	(٦٣٧, ٦)		
					( )	
العمل الإضافي						
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	١ ٧٨٣, ٩	١ ٦٩٧, ٦	١ ٣٠٤, ١	٣٩٣, ٥		
الخبراء الاستشاريون						
الأثاث والمعدات						
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٣٧٤, ١	٣٧٤, ١	٣٧٤, ١	-		
<b>المجموع</b>	<b>١١ ٥٦٩, ٥</b>	<b>١١ ٦٧٠, ٩</b>	<b>١١ ٩١٥, ٠</b>	<b>(٢٤٤, ١)</b>		







## الجدول ١٦ : البرنامج ٣٨٠٠ : شعبة العمليات الخارجية

شعبة العمليات الخارجية ٣٨٠٠	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧	التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ توصيات اللجنة	قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة
					( , )
					( , )
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٤ ٣١٣, ٨	٣٦٢, ١	١٤ ٦٧٥, ٩	١٤ ٦٠١, ٦	(٧٤, ٣)
					( , )
					-
					-
العمل الإضافي					-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	١ ٢٣٨, ٤	١٧٥, ٨	١ ٤١٤, ٢	١ ٢٦٩, ٨	(١٤٤, ٤)
		( , )			-
					-
		( , )			-
					-
الخبراء الاستشاريون					-
					( , )
					-
		( , )			-
الأثاث والمعدات					-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٨ ٥٠٢, ٥	١٧٦, ٨	٨ ٦٧٩, ٣	٧ ٦٧٩, ٣	(١ ٠٠٠, ٠)
المجموع	٢٤ ٠٥٤, ٧	٧١٤, ٧	٢٤ ٧٦٩, ٤	٢٣ ٥٥٠, ٧	(١ ٢١٨, ٧)

## الجدول ١٧ : البرنامج الرئيسي الرابع : أمانة جمعية الدول الأطراف

البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف	الميزانية المعتمدة عام ٢٠١٧	التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ توصيات اللجنة	قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ توصيات اللجنة	الفرق بعد توصيات اللجنة
		( , )			-
		( , )			-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٩٧١, ٣	(٢٨, ١)	٩٤٣, ٢	٩٤٣, ٢	-
					-
					-
العمل الإضافي					-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	٦٧١, ٣	١١٠, ٧	٧٨٢, ٠	٧٨٢, ٠	-
		( , )			-
					-
					-
الخبراء الاستشاريون					-
					-
					-
					-
الأثاث والمعدات					-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٩٧٦, ٣	١٦, ٧	٩٩٣, ٠	٩٩٣, ٠	-
المجموع	٢ ٦١٨, ٨	٩٩, ٤	٢ ٧١٨, ٢	٢ ٧١٨, ٢	-

## الجدول ١٨ : البرنامج ٤١٠٠ : المؤتمرات

المؤتمرات ٤١٠٠	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧		التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		الفرق بعد توصيات اللجنة
	٢٠١٧	٢٠١٧		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	
	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	٣٣٦,٥	١١٤,٣	١١٤,٣	٤٥٠,٨	٤٥٠,٨	-
	-	( )	( )	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٣٩٧,٧	٣٦,٣	٣٦,٣	٤٣٤,٠	٤٣٤,٠	-
<b>المجموع</b>	<b>٧٣٤,٢</b>	<b>١٥٠,٦</b>	<b>١٥٠,٦</b>	<b>٨٨٤,٨</b>	<b>٨٨٤,٨</b>	<b>-</b>

## الجدول ١٩ : البرنامج ٤٢٠٠ : أمانة الجمعية

أمانة الجمعية ٤٢٠٠	الميزانية المحتملة لعام ٢٠١٧		التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		الفرق بعد توصيات اللجنة
	٢٠١٧	٢٠١٧		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	
	-	-	( )	-	-	-
	-	-	( )	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٧٣٥,٧	(٢١,٨)	(٢١,٨)	٧١٣,٩	٧١٣,٩	-
	-	-	( )	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	١٠٢,٦	(٨٤,٦)	(٨٤,٦)	١٨,٠	١٨,٠	-
	-	-	( )	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٧٥,٨	(٤٣,١)	(٤٣,١)	٣٢,٧	٣٢,٧	-
<b>المجموع</b>	<b>٩١٤,٠</b>	<b>(١٤٩,٤)</b>	<b>(١٤٩,٤)</b>	<b>٧٦٤,٦</b>	<b>٧٦٤,٦</b>	<b>-</b>

## الجدول ٢٠: البرنامج ٤٤٠٠: مكتب رئيس الجمعية

٤٤٠٠ مكتب رئيس الجمعية	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧		التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	
	توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	١٢١,٠	١٢١,٠	٠,٥	١٢١,٥	١٢١,٥
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١٦,٧	١٦,٧	٢٥,٢	١١١,٩	١١١,٩
المجموع	٢٠٧,٧	٢٠٧,٧	٢٥,٧	٢٣٣,٤	٢٣٣,٤

## الجدول ٢١: البرنامج ٤٥٠٠: لجنة الميزانية والمالية

٤٥٠٠ لجنة الميزانية والمالية	الميزانية المحسنة لعام ٢٠١٧		التغيير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	
	توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة		توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة
	-	-	(١,٠)	-	-
	-	-	(١,٠)	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٣٥,٦	٢٣٥,٦	(٦,٣)	٢٢٩,٣	٢٢٩,٣
	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	١١١,٢	١١١,٢	١٠,٥	١٩١,٧	١٩١,٧
	-	-	(١,٠)	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	(١,٠)	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٤١٦,٠	٤١٦,٠	(١,٦)	٤١٤,٤	٤١٤,٤
المجموع	٧٦٢,٨	٧٦٢,٨	٧٢,٦	٨٣٥,٤	٨٣٥,٤

## الجدول ٢٢: البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

٥١٠٠ المباني	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧	
	توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة		الفرق بعد توصيات اللجنة	توصيات اللجنة
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١ ٤٩٨, ٥	١ ٤٩٨, ٥	٤٣, ٦	١ ٤٥٤, ٩	١ ٤٥٤, ٩
<b>المجموع</b>	<b>١ ٤٩٨, ٥</b>	<b>١ ٤٩٨, ٥</b>	<b>٤٣, ٦</b>	<b>١ ٤٥٤, ٩</b>	<b>١ ٤٥٤, ٩</b>

## الجدول ٢٣: البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

٦١٠٠ أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧	
	توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة		الفرق بعد توصيات اللجنة	توصيات اللجنة
	( , )	,	,	,	,
	-	,	,	,	,
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	(٤٤٩, ٨)	١ ١٢٤, ٠	١ ٥٧٣, ٨	٥٥٩, ٧	١ ٠١٤, ١
	,	,	,	,	,
	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	٢٤٩, ٨	٧٥٢, ٣	٥٠٢, ٥	٢٣, ٥	٤٧٩, ١
	-	,	,	( , )	,
	-	,	,	-	,
	-	,	,	( , )	,
	-	,	,	( , )	,
الخبراء الاستشاريون	-	,	,	-	,
	-	,	,	-	,
	-	,	,	-	,
الأثاث والمعدات	-	-	-	( , )	,
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	-	٦٦٥, ٢	٦٦٥, ٢	(١٦, ١)	٦٨١, ٣
<b>المجموع</b>	<b>(٢٠٠, ٠)</b>	<b>٢ ٥٤١, ٥</b>	<b>٢ ٧٤١, ٥</b>	<b>٥٦٧, ٠</b>	<b>٢ ١٧٤, ٥</b>



## الجدول ٢٦: البرنامج الرئيسي السابع - ٦: مكتب المراجعة الداخلية

٧٦٠٠ مكتب المراجعة الداخلية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨		التغيير في الموارد	الميزانية المحسنة لعام ٢٠١٧	
	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨ قبل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	بعد توصيات اللجنة		الفرق بعد توصيات اللجنة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧
	-	,	( , )	,	
	-	,	,	,	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	٥٣١, ٥	(٥, ٠)	٥٣٦, ٥	
	-	,	( , )	,	
	-	-	-	-	
العمل الإضافي	-	-	-	-	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	-	١٢١, ٦	(١, ٢)	١٢٢, ٨	
	-	,	( , )	,	
	-	-	-	-	
	-	-	-	-	
الخبراء الاستشاريون	-	,	,	,	
	-	-	-	-	
	-	-	-	-	
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	-	٥٤, ٢	١٩, ٣	٣٥, ٠	
المجموع	-	٧٠٧, ٣	١٣, ١	٦٩٤, ٢	

## المرفق الرابع

## طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ (حتى ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧)

الرقم	التاريخ	الموضوع	المبلغ المطلوب
/ /		تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها خبراء بشأن جبر الأضرار في قضية المدعية العامة ضد جان بيير بيمبا غومبو في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.	٢٢٦٩٠٠,٠٠ يورو
/ /		تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها لمساعدة القانونية في قضايا جان بيير بيمبا وآخرين ( ) في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى المدعية العامة ضد المهدي في الحالة في مالي المدعية العامة ضد دومينيك أونغوين في الحالة في أوغندا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المحكمة أن تفي بتكاليف غير متوقعة لا يمكن تجنبها ل القانونية في قضية المدعية العامة ضد بوسكو نتانغاندا في الحالة في جمهورية	١٣٠٥٦٠٠,٠٠ يورو
		مجموع الإخطارات	١٥٣٢٥٠٠,٠٠ يورو

## المرفق الخامس

## التقرير السنوي للجنة المراجعة لعام ٢٠١٧

## المحتويات

.....	ملخص تنفيذي	
.....	-	
.....	النظر في المسائل خلال الفترة المشمولة بالتقرير	
.....	- الهيكل الإداري للمحكمة	
.....	-	
.....	الترجمة	
.....	-	
.....	آليات التنسيق بين الأجهزة	
.....	-	
.....	إدارة المخاطر في المحكمة	باء-
.....	-	
.....	في	-
.....	الحظ على	-
.....	-	
.....	-	
.....	الإشراف على	هاء-
.....	-	
.....	-	
.....	لمراجعة في	-
.....	-	
.....	في الفترة	-
.....	-	
.....	والتقدم المحرز في خطط	-
.....	في	-
.....	الإشراف على	-
.....	الحسابات الخارجي للمراجعة في ع	-
.....	راجع الحسابات الخارجي المؤقتة للمراجعة في	-

..... لمساءلة العامة	-	
.....	-	
..... انات المالية للصندوق الاستثماني للضحايا	-	
..... مراجعة الأداء	-	
.....	-	حاء-
..... آلية تنفيذ التوصيات	-	
.....	-	
..... متابعة توصيات مراجع الحسابات الخارجي	-	
.....	-	
.....	-	ءاء-
.....	-	
.....	-	
..... الرسمي	-	
.....	-	
.....	-	
..... الاجتماع غير الرسمي	-	باء-
..... الإشراف على إدارة الميزانية	-	
.....	-	
..... وابتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال ومشاركة المراقبين	:	
.....	:	الثاني:



## ملخص تنفيذي

- (" ") (١) تقدم اللجنة إلى جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")،  
" .  
التي عُقدت خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى أيلول/سبتمبر .  
للأعمال التي قامت بها اللجنة والتوصيات التي قدم في ( ) (٤) ( ) ( )  
تھ
- وفي الدورة الثالثة التي عقدت عن بعد عن طريق تبادل الرسائل بالبريد الإلكتروني في تشرين الثاني/نوفمبر . وبعد الانتقال مؤخرًا إلى  
المباني الدائمة واقترح عدديلات التي تم إجراؤها في الموجودات  
وبالإضافة إلى ذلك،  
لمراجعة تكنولوجيا المعلومات في الفترة -
- في الدورة الرابعة (" ") في  
بعض الأجهزة مثل آلية الرقابة المستقلة، إطارًا منفتحًا للقيم والأخلاق يستند إلى  
ك المنطبقة على جميع الموظفين، ص على قواعد السلوك المهني المتوقع من كل  
تھ التي ستعقد في عام .
- باله ، لاحظت اللجنة في دورتها الرابعة التقدم الذي أحرزته المحكمة في  
تعاون على نحو أوثق  
ضاء، في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات.
- إلى توصيتها السابقة إلى المحكمة بت  
مخصصة بهدف غرس ثقافة إدارة المخاطر . ذلك،  
لجهود التي تبذلها المحكمة،  
بهدف في ا .
- وفي سياق تقييم كفاية إطار الرقابة الداخلية في المحكمة، ممثل الم  
الاستثماني للضحايا.

( )

( )

. (AC/3/5)

ب.١

. (AC/4/10)

ب.٢

. (AC/5/5)

ب.٣

. (AC/6/5)

ب.٤

- آلية فعالة لتنفيذ التوصيات، رحبت لجنة بوضع إجراءات  
لمشاركة في عمليات راجعة. وفي حين لاحظ التقدم المحرز في تنفيذ  
، بالتشاور مع مكتب المراجعة، جميع التوصيات التي لم  
محددة مع الموعد  
بالنسبة للتوصيات التي لا ترغب المحكمة في الموافقة عليها أسباب عدم المو من أجل الحد من الكم  
الهائل من التوصيات غير المنفذة.

- في الدورة الخامسة  
اله  
بالمهيكل الإداري للمحكمة،  
هو أحد الأدوات الرئيسية التي تصف الهيكل التنظيمي بأكمله لأي منظمة بطريقة شاملة  
الإطار العام الذي يسلط الضوء على العلاقات التنظيمية بين الأجهزة والوحدات ويحدد العمل  
والإجراءات الرئيسية بطريقة موجزة ويسهم، بالتالي، في إدارة المنظمة و بكفاءة وفعالية.  
اللجنة المحكمة مجددا إلى معتبر من المجالات ذات الأولوية بالمحكمة  
موافقتها بمعلومات محدثة في هذا الشأن في تم .

- لجنة عن تطلعها إلى نتائج التي تقوم بها  
موافقتها بمعلومات محدثة عن التقدم المحرز في دورتها السابعة. وطلب  
إلى المحكمة أن تقدم تقريرا عن حالة التدريب على إدارة المخاطر وأوصت بأن  
الصندوق الاستئماني للضحايا إمكانيا وفيه تدريب اضافي بشأن إدارة المخاطر. وطلبت لجنة أيضا إلى  
المحكمة أن تدرج في سجل المخاطر وصفا موجزا لتدابير تخفيف المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت  
الحسابات الخارجية ومكتب المراجعة الداخلية  
التي تحتاج إلى تحسين  
المخاطر في المحكمة.

- لجنة بأن توافق الجمعية على البيانات المالية للمحكمة للسنة المنتهية في  
/ ديسمبر . ووافقت اللجنة على التوصيات الثلاث لمراجع الحسابات الخارجي، وقدمت عدة  
ملاحظات بشأن إنشاء صندوق لاستبدال  
الوضوح في ع  
التي قدمتها المحكمة بشأن الآثار المترتبة على الح  
الاستئماني للضحايا  
/ديسمبر

- نظرت اللجنة في تم في داء  
تقييما إيجابيا للنقطتين الرئيسيتين المتصلتين بإنشاء الشعبة وهما الإبلاغ  
موقف رؤساء المكاتب الميدانية. ورأت  
ضمان فعالية وكفاءة العمليات طلبت موافقتها بمعلومات محدثة عن تنفيذ التوصيات الست  
مراجع الحسابات الخارجي.

- اشتركت اللجنة في دورتها الخامسة في اجتماع غير رسمي للميزانية عقده العامل في  
لاهاي المعني بالإشراف على تنسيق الميزانية. ممثلون للدول الأطراف، و  
لمراجع الخارجي للحسابات، وآلية الرقابة المستقلة، والمحكمة. وأدلى  
رئيس اللجنة ببيان عرض فيه بإيجاز  
العامل في

- أجل الوفاء بولايتها الشاملة على نحو فعال
- محدد
- وفي الدورة السادسة
- . التي لم تنفذ حتى الآن،
- الشراء
- الشراء وأعربت عن
- معلومات محدثة .
- أملها في أن تعالج التوصيات غير المنفذة بصورة فعالة . انتهاء عملية الشراء.
- لجنة علما بـ
- راجعة وأهمية التوصيات
- بـ . لجنة إلى
- تكنولوجيا المعلومات في
- نتائج جميع عمليات
- للفترة
- 
- وافقت على الميثاق المنقح
- 
- الخارجي . وتحقيقا لهذه الغاية،
- بتحليل العطاءات وإعداد
- في دورتها الثامنة.
- في
- على التعديلات التي اقترح
- لجنة الميزانية والمالية إلى استكمال هذه التعديلات
- المنصوص عليها في الفقرة
- مستوفاة أثناء ولاية
- عضاء.
- لزيادة كفاءتها وفعاليتها.
- لمشاركتهم في أعمال
- خلاتهم في المناقشات، كما أعربت عن شكرها لأ

## أولاً - مقدمة

- " الفترة من أيلول/سبتمبر إلى أيلول/سبتمبر ، ويقدم موجزا لأنشطة وتوصيات لجنة المراجعة في دورته ( ) إلى الجمعية
- . وعلاوة على ذلك، ستبادل وآلية الرقابة ( )

## ثانياً - النظر في القضايا المطروحة في الفترة المشمولة بالتقرير

## ألف - الهيكل الإداري للمحكمة

- يحدد الجزء - فيما يتعلق بتقديم المشورة بشأن الترتيبات القائمة والمستمرة التي تضعها الإدارة لضمان ( ) . وعلى وجه

## ١ - الجوانب الإدارية المتصلة بالإعلام والتوعية، والموارد البشرية، وخدمات الترجمة

- في دورتها الرابعة المحكمة وخدمات الترجمة ( ) في دورتها الثانية ( ) . اللجنة عن الأساس المنطقي والمبررات الداعية إلى الاضطلاع بنفس المهام في مجالات الإعلام والتوعية وخدمات الترجمة، وجميعها خدمات يمكن من باب أولى .
- وأحاطت اللجنة علماً بالتوضيحات التي قدمتها المحكمة بشأن اضطلاع أكثر من قسم أو وحدة بالمسؤوليات المتصلة بالإعلام والتوعية، والموارد البشرية، وخدمات الترجمة التحريرية، مثل ضمان حماية الاستقلالية للأجهزة المختلفة. وأعربت اللجنة عن قلقها من أن هذه الممارسة قد تؤثر على الاستخدام الأمثل للموارد وتؤدي إلى تجزئة المسؤوليات والسياسات فيما بين الأجهزة، وقررت مواصلة رصد الحالة حسب الاقتضاء.

## ٢ - دليل المحكمة الجنائية الدولية

- وفي التقرير السنوي للجنة لعام ، في حين أخذت اللجنة في الحاجة إلى ضمان الهيكل الإداري للمحكمة المستمد من نظام روما الأساسي
- التقدم المحرز مؤخراً فيما يتعلق بالترتيبات الإدارية للمحكمة، تُعنى الحاجة إلى وضع تعريف أكثر وضوحاً لأدوار ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية الثلاثة في إطار المحكمة ككل، لاسيما ( )
- ( ) [https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/AuditCommittee/Pages/default.aspx](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/AuditCommittee/Pages/default.aspx) ( )
- ( ) AC/4/17 .
- ( ) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، الثاني/نوفمبر (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء بـ -

في جميع المجالات الرئيسية التي تحتاج فيها المحكمة إلى التحدث مع أصحاب المصلحة أو الجمهور العام بصوت واحد (مثل الاتصالات الخارجية، والإعلام، والتوعية)، وكفالة المساواة في المعاملة (مثل الموارد) لاستخدام الأمثل للموارد (مثل خدمات الترجمة). وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة المحكمة بإعداد دليل للمؤسسة، على النحو المتبع في معظم المنظمات الدولية، في دورتها الخامسة<sup>(1)</sup>.

" ( )

في حين أدركت المحكمة أهمية إضفاء الصبغة الرسمية على دليل تنظيمي شامل، تُه المستوى الحالي للموارد لا يسمح لها في الوقت الراهن بالشروع في إعداد دليل تنظيمي. بيد أن المحكمة شددت على أن المعلومات ذات الصلة، مثل المعلومات المتعلقة بالسياسات والأنظمة والقواعد والأهداف والعمليات والإجراءات التي تتبعها المحكمة، وضعت على مر السنين وأنها متاحة من مصادر مختلفة. وفي إلى الروابط ذات الصلة

#### الاستنتاجات والتوصيات

ات الواردة في تقرير المحكمة وشددت على أن الدليل التنظيمي هو أحد الأدوات الرئيسية التي تصف الهيكل التنظيمي بأكمله لأي منظمة بطريقة شاملة. والدليل التنظيمي هو الإطار العام الذي يسلط الضوء على العلاقات التنظيمية بين جميع الأجهزة والوحدات ويحدد آليات الرئيسية بطريقة موجزة ويسهم، بالتالي، في إدارة المنظمة و بكفاءة وفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم في تحديد الازدواجية والتجزؤ، فضلا عن أوجه القصور.

أهمية وجود دليل تنظيمي. محكمة  
مرة أخرى أن هناك تقسيما غير واضح للمسؤوليات في العديد من المجالات ( )  
على النحو المبين في ت ( )  
إلى حد ما خطرا ( )  
المختلفة ليس واضحا في الكثير ترك في بعض

وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة، على الرغم من موافقتها بالقائمة المطلوبة للوظائف وتصنيف الوظائف في دورتها الرابعة، أنه ينبغي استعراض ولاية ومسؤولية المهام المدرجة بالقائمة من أجل توضيح خطوط الإبلاغ والاتصال الوظيفي<sup>(2)</sup>. ولذلك، كررت اللجنة طلبها المقدم في دورتها الثانية وأوصت بأن تعتبر المحكمة إعداد الدليل التنظيمي من المجالات ذات الأولوية بالمحكمة. وقررت اللجنة أيضا متابعة هذه التوصية المتعلقة وطلبت إلى المحكمة إبقائها على علم بالتقدم المحرز في إعداد الدليل وموافاتها بمعلومات محدثة عن الحالة في دورتها الثامنة.

( )  
(AC/2/15)

( )  
AC/5/3

( )  
AC/6/8

( )  
AC/5/7

( )

( )  
AC/5/7

### ٣- آليات التنسيق بين الأجهزة

- للجنة، في تقريرها السنوي لعام ، بتعزيز دور مجلس التنسيق وآليات التنسيق الأخرى بين الأجهزة في عملية وضع الميزانية، بغية اتباع نهج أكثر ميلا إلى الاتجاه التنافسي الاستراتيجي،<sup>(١)</sup> وفي هذا الصدد، أوصت " مجلس التنسيق و مقدمها إلى اللجنة في دورتها الرابعة"<sup>(٢)</sup>.
- وفي الدورة الرابعة، المعقودة في آذار/مارس نة علما بأن مجلس التنسيق يتألف من رؤساء الأجهزة الرئيسية الثلاثة للمحكمة، يجتمع مرة واحدة كل شهر، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لمعالجة القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية،

#### الاستنتاجات والتوصيات

- لاحظت اللجنة أن المحكمة ترى أنه ليس من الضروري أن توضع اختصاصات لمجلس التنسيق<sup>(٣)</sup>.
- ولاحظت اللجنة أيضا في دورتها الرابعة التقدم الذي أحرزته المحكمة في التعاون على نحو أوثق مع مكتب المراجعة الداخلية، وكررت توصيتها إلى المحكمة بأن تدعو مدير مكتب المراجعة الداخلية، حسب الاقتضاء، لحضور اجتماعات مجلس التنسيق، وآليات التنسيق الأخرى بين الأجهزة، على وجه الخصوص عند مناقشة المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومن خلال تبادل محاضر الاجتماعات التي تتناول المسائل ذات الصلة بعمل المكتب، وذلك بهدف ضمان التعاون بوجه أفضل<sup>(٤)</sup>.

### باء- إدارة المخاطر بالمحكمة

#### ١- التعليمات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر

- في دورتها الثانية المعقودة في آب/أغسطس المحكمة على إنشاء اللجنة المتوخاة لإدارة المخاطر واستكشاف مدى ملاءمة تكليف موظف من الموارد البشرية القائمة موافقها بمعلومات محدثة بشأن التقدم المحرز في دورتها<sup>(٥)</sup>.

#### الاستنتاجات والتوصيات

<sup>(١)</sup> ICC-ASP/14/Res.1 القسم ياء، الفقرة (١).

<sup>(٢)</sup> الوثائق الرسمية ... الدورة الخامسة عشرة ... ٢٠١٦، (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-

<sup>(٣)</sup> AC/4/10

<sup>(٤)</sup> ٢١

<sup>(٥)</sup> AC/5/4

- في دورتها الرابعة المعقودة في آذار/مارس  
ذات الأولوية للمحكمة في عام
- في مواصلة الجهود الجارية بمجرد أن تصبح
- في الدورة الرابعة،  
آذار/مارس ( )
- مدير مكتب المراجعة الداخلية في لجنة  
منسق المخاطر وأعضاء لجنة إدا
- لجنة أيضا أن المراجعة الداخلية ستشارك في
- إلى حين استكمال تنظيمها  
يحل إطلاقا باستقلالها.
- وفي الدورة الرابعة، لاحظت اللجنة مع الارتياح أن المحكمة تعتمد توفير دورات تدريبية للمديرين  
وغيرهم من الموظفين بشأن تحديد الم  
إلى المحكمة بتنظيم دورات تدريبية بشأن إدارة المخاطر لمختلف المديرين التنفيذيين بهدف  
غرس ثقافة إدارة المخاطر في جميع أنحاء المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا، وإرساء إدارة  
المخاطر في عملياتها القائمة، والاستفادة في هذا الصدد، بقدر الإمكان، من الخبرة الداخلية،  
ولاسيما مكتب المراجعة الداخلية، وأن تقدم تقريرا عن الدورات التدريبية هذه إلى اللجنة في  
دورتها السابعة ( ) .

## ٢- الاستعراض السنوي لبيانات المخاطر في المحكمة لعام ٢٠١٧

- في ( )  
في . وفي السياق، قدمت المحكمة تقرير  
" للمحكمة" ( )  
معلومات محدثة عن  
التي اتخذتها المحكمة  
في  
ر، بما في ذلك  
لات التي أدخلتها على  
لشروع في تنفيذ  
الفترة -  
المرحلي). وفي مرفق للتقرير ( )  
لية عن هذه

- بيرا في مجال إدارة المخاطر،  
سيما فيما يتعلق بالحفاظ على سجل المخاطر المؤسسية وتنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن إدارة  
المخاطر لمكتب المدعي
- ( ) في آب/أغسطس ، في حين لاحظت  
( )  
أيضا أنه لم يتم

( )  
بتاريخ ICC/AI/2007/003 آذار/مارس

( )  
A/CN.4/10

( )

( )  
A/CN.4/5

( )  
AC/5/4

( )

( ) بتاريخ آب/أغسطس (ICC/INF/2017/005)

( ) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي،  
الثاني/نوفمبر (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء ب-

- لجنة مح  
داخل مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية برتبة ف - بهذه المهمة بالإضافة إلى مسؤولياته الأخرى ( ) .
- ورحبت اللجنة باعترام المحكمة تنظيم دورة تدريبية التي ربيع الأخير من عام ، مما سيمكن المحكمة من لمخاطر الرئيسية على المستوى الاستراتيجي ( ) .
- اعتبرته " الإدعاء ( ) " التي يشكل قيدا وليس خطرا عنصر عدم اليقين، الذي يحدد المخاطر، ليس ( ) .

#### الاستنتاجات والتوصيات

- تتطلع اللجنة إلى استعداد لجنة إدارة المخاطر للتشغيل ونتائج أنشطتها، وطلبت تحديثا مستكملا عن العمل المنجز، فضلا عن تعيين منسق للمخاطر على نطاق المحكمة في دورتها السابعة.
- وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم تقريرا عن حالة الدورات التدريبية المزمع تنظيمها لأصحاب المخاطر الرئيسية في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ في دورتها السابعة. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بأن تستكشف المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا بمساعدة مكتب المراجعة الداخلية إمكانية تنظيم حلقات عمل تدريبية إضافية بشأن إدارة المخاطر، وطلبت تقديم معلومات محدثة عن ذلك في دورتها السابعة.
- وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تدرج في سجل المخاطر وصفا موجزا لتدابير التخفيف من المخاطر التي وضعتها لمعالجة المخاطر المحددة.
- ودعت اللجنة المحكمة إلى استعراض سجل المخاطر بهدف إعادة صياغة البند المعنون "القيود على الميزانية التي تؤثر سلبا على قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بالتحقيق أو الادعاء أو المحاكمة"، فضلا عن التعرف على المخاطر المالية الأخرى مثل عدم تسديد الاشتراكات المقررة أو التأخير في تسديدها بشكل أفضل. وأوصت اللجنة المحكمة أيضا بتقييم ما إذا كان ينبغي إدراج القضايا المحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدون تمويل مناسب في سجل المخاطر، وأن تقدم تقريرا عن ذلك في دورتها الثامنة في إطار مناقشة البيانات المتعلقة بالمخاطر.

#### ٣- الحفاظ على عملية متكاملة مناسبة لإدارة المخاطر

- ( ) ، في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية المعنون "تقرير ( )" في ( ) رخ / . وفي هذا الصدد، شدد

( ) AC/6/6

( ) AC/5/4

( ) AC/5/4

( ) (ICC/AI/2017/003) - .

( ) ( )

( ) AC/6/6



مكتب المراجعة الداخلية على المجالات التي أحرزت فيها المحكمة تقدماً بما في ذلك، فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي، إدارة المخاطر في آذار/ التي . ومن المتوقع أن تجرى هذه العملية في النصف الثاني من عام بدءاً ببعض المشاريع الرائدة<sup>( )</sup>.

- لجنة أن مكتب المراجعة الداخلية رأى أن المحكمة نفذت بعض الجوانب التي ينبغي وفقاً للمعايير الم جزاء من إطار إدارة الم .  
في نفس بعض المجالات التي لم تنفذها المحكمة والتي  
( ) بحسب مدى

( )

( )

( )

(هـ)

( ) إدماج إدارة المخاطر في الاستراتيجية والعمليات التشغيلية؛

( ) ( )

#### الاستنتاجات والتوصيات

- كنقطة للبداية، طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع المراجع الخارجي للحسابات ومكتب المراجعة الداخلية، بصياغة مدي قابلية المؤسسة للمخاطر عن طريق دراسة التوصيات التي رفضتها إدارة المحكمة وأن تقدم تقريراً عنها في دورتها التاسعة التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٩، مع مراعاة المجالات المتبقية التي تتطلب التحسين من أجل وضع إطار مناسب لإدارة المخاطر، على النحو الذي حدده مكتب المراجعة الداخلية.

#### جيم - القيم والأخلاق

- في جملة أمور، على ق في .  
- وقدم رئيس والأخلاق في أشار إلى أنها مستمدة . وعلاوة على ذلك، وضع كل من الأمم المتحدة للخدمة المدنية الدولية معايير سلوك لموظفي الخدم . درجت المحكمة هذه المعايير جزئياً في طار القانوني .  
فضلاً عن مختلف الصكوك التنظيمية التي أصدرها المسجل، مثل القواعد والأنظمة ما إلى ذلك.

- وفيما يتعلق بتنفيذ هذه القيم والأخلاق الأساسية، جرى الت تسعى إلى بناء الكفاءات الأساسية في إجراءات التوظيف التي تنظمها

( ) AC/6/6

( ) AC/6/6

الطابع الرسمي هذه الدورات.

- وشدد رئيس

ظالم رسمي للأخلاقيات على نطاق المحكمة المالية وغير ذلك من القيود، بصفته رسمياً أمين المظالم أو مكتب الأخلاقيات على نطاق المحكمة، إذا كان ذلك مناسباً، وطلبت الجمعية ذلك.

الاستنتاجات والتوصيات

- بدقة في الشامل للقيم والمعايير

بأجهزة معينة. وفي حين أقرت اللجنة بالجهود الكبيرة التي

، بما في ذلك من خلال دورات تدريبية محددة، شددت على أن هذه الجهود ينبغي أن تهدف إلى استكمال القيم والأخلاق القائمة على

- وتمشيا مع مبدأ "المحكمة الواحدة"، شددت اللجنة على الحاجة إلى توحيد جميع الموظفين العاملين في المحكمة حول نفس القيم، مع الاعتراف في نفس الوقت بإمكانية وجود نصوص محددة لوصف السلوك المهني المتوقع من الموظفين عند م . ولذلك، طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم، باستخدام القدرات الداخلية مثل مكتب المراجعة الداخلية، إطاراً منقحاً للقيم والأخلاق، استناداً إلى قيم المحكمة ومدونة قواعد السلوك العامة المنطبقة على جميع الموظفين<sup>( )</sup>، يحدد السلوك المهني المتوقع من كل موظف في أداء الأنشطة قبل دورتها الثامنة التي ستعقد في عام ٢٠١٨. كما دعت اللجنة أجهزة المحكمة وخدماتها، حيثما كان ذلك ملائماً، إلى صياغة مدونة قواعد سلوك لأنشطتها المحددة<sup>( )</sup>، تتفق مع القيم ومدونة قواعد السلوك بالمحكمة وتشير إليها. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تضمن التطبيق المتجانس والمتسق للقواعد المتعلقة بالقيم والأخلاق، ولا سيما تجنب التناقض أو التضارب بين الإطار العام للمحكمة والنهج الخاصة بأجهزة معينة<sup>( )</sup>.

## دال- إطار الرقابة المالية الداخلية

- التي تقوم الهياكل من خلالها بضمان أن الكيان يعمل بكفاءة ويتوافق مع القوانين واللوائح ال .

- وفي الدورة الرابعة، قامت بحضور ممثل

لمحسابات رأيه العام بأن الرقابة المالية الداخلية الح قائمة تعمل بفعالية، على النحو المبين في الرأي غير المشفوع بتحفظ الصادر ؛ للضحايا. بيد أنه ذكر أن هناك مجالاً لتحسين فعالية الرقابة الداخلية، على النحو المبين في التوصيات الصادرة في تقاريره الأخيرة لمراجعة الحسابات. وأشار المراجع الخارجي إلى أن

( ) / ICC/AI/2011

( ) ك للمحققين.

( ) .AC/4/11

( ) م التطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات) جزء لا يتجزأ من

- وفي الدورة الرابعة للجنة، شدد مراجع الحسابات الخارجي على الحاجة إلى بناء القدرات في إنتاج نظر إلى ا قليلا جدا من الموظفين في قسم الشؤون المالية بالمحكمة على دراية بإنتاج البيانات المالية استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالتالي، وفقا لمراجع الحسابات من المحتمل أن يؤثر ذلك قد يؤدي إلى رأي مشفوع بتحفظ إذا قرر موظف أو أكثر من العاملين في إنتاج البيانات المالية المغادرة أو تعذر وجوده بشكل غير ( )

- وفي الدورة الرابعة، مراجع الحسابات الخارجي على الحاجة إلى التدريب فيما يتعلق بالرقابة ( )

## هاء - الإشراف على مسائل المراجعة الداخلية

### ١- التقييم الخارجي لجودة مكتب المراجعة الداخلية

- وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات لدى معهد مراجعي الحسابات الداخليين، تقتضي كل دائرة من دوائر المراجعة الداخلية للحسابات إجراء تقييم خارجي للجودة كل خمس سنوات من قبل مراجع مستقل.

- وفي الدورة الرابعة للجنة، المعقودة في آذار/مارس الداخلية بإجراء تقييم خارجي كامل، تقوم به .

- طاءات مختلفة إلى

- التقديرية لإجراء تقييم خارجي للجودة.

### الاستنتاجات والتوصيات

- في ال موعدا غايته تم /سبتمبر .  
في جدول أعمال دورتها السابعة بغية الانتهاء من اختيار الم

- وقررت لجنة المراجعة في دورتها السادسة أنه حرصا على الشفافية والاستقلال، ينبغي أن تدير لجنة المراجعة عملية اختيار المقيم الخارجي بغية تحديد المقيم في دورتها السابعة. وتحقيقا لهذه الغاية، أوصت اللجنة بتكليف الأمين التنفيذي للجنة بتحليل العطاءات وإعداد مصفوفة التقييم، وطلبت أيضا إلى وحدة المشتريات أن تزود الأمين التنفيذي بجميع المعلومات ذات الصلة لأداء هذه المهمة.

( ) AC/4/10

( )

( )

في دورتها الثامنة.

## ٢- التعديلات على ميثاق مكتب المراجعة الداخلية

- لجنة في دورتها الرابعة في مشروع ميثاق مكتب المراجعة الداخلية الذي الأخيرة المتعلقة بالمعايير المهنية لمراجعي الحسابات الداخليين. وأحاطت وأوصت مكتب المراجعة الداخلية بإعادة تقديم مشروع الميثاق إلى لجنة في دورتها الخامسة، تعديلات التي نوقشت خلال الدورة عاير المراجعة الجديدة الصادرة عن معهد الحسابات في هذا الصدد<sup>(١)</sup>.

- لجنة مرة أخرى في التعديلات المقترحة على ميثاق مكتب إلى

### الاستنتاجات والتوصيات

- ووافقت اللجنة على الصيغة المعدلة لميثاق مكتب المراجعة الداخلية التي عرضها مكتب المراجعة الداخلية على اللجنة.

## ٣- خطة مكتب المراجعة الداخلية للمراجعة في عام ٢٠١٧

- لجنة في دورتها الثالثة في خطة عة في ، التي تتضمن، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية المتوقعة لعمليات المراجعة<sup>(٢)</sup>، مجالات المراجعة الثمانية في عام :

( ) الموظفون المؤقتون في قسم خدمات اللغات؛

( )

( )

( ) الخبراء والمتعاقدين من الباطن والتعيينات القصيرة الأجل؛

(هـ)

( ) بيئات تكنولوجيا المعلومات التي تستعين بمصادر خارجية؛

( ) الاستجابة للحوادث؛

( ) تيسير خدمات تقييم المخاطر/قسم خدمات مكتب المدعي<sup>(٣)</sup>.

- وفي الدورة الثالثة، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وافقت اللجنة على خطة مكتب المراجعة الداخلية للمراجعة في عام ٢٠١٧<sup>(٤)</sup>، مع التأكيد على أنها لا ينبغي أن تعتبر خطة جامدة للمراجعة، واقتراح إضافة بند جديد لمراجعة التعديلات التي أدخلت على قائمة

( )

( ) تشمل هذه الخدمات الاستشارية الميسر المعني بتقييم المخاطر بقسم الخدمات التابع لمكتب المدعية العامة.

( ) AC/3/5

( ) AC/3/2

الموجودات بعد انتقال المحكمة مؤخرا إلى المباني الدائمة والاحتياج إلى شراء عدد كبير من العناصر الجديدة، ونقل بعض العناصر من المباني المؤقتة، فضلا عن التوقف عن استخدام بعض العناصر الأخرى<sup>( )</sup>.

- علما، في دورتها الرابعة المعقودة في آذار/ ، بخطة  
مراجعة في<sup>( )</sup>، التي لمتعليقات التي أبدتها في دورتها  
مراجعة في<sup>( )</sup>.
- بناء على طلبها،  
النصف الثاني من عام<sup>( )</sup> في<sup>( )</sup>  
في<sup>( )</sup>
- التي أجريت في سجل المادية المتصلة بالانتقال إلى المباني لدائمة الجديدة وسلامة هذه<sup>( )</sup>
- وفي الدورة الرابعة، تلقت اللجنة "التقرير عن أنشطة لجنة المراجعة الداخلية"<sup>( )</sup>  
واستمعت إلى إحاطة إعلامية من<sup>( )</sup>  
عن حالة العمل المنجز حتى الآن في عام<sup>( )</sup>  
تغيير في<sup>( )</sup>.

#### ٤- خطة مكتب المراجعة الداخلية لمراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

- راجعة في دورتها الثالثة في خطة  
معلومات والاتصال في الفترة - التي يعتمد مكتب المراجعة الداخلية  
ما مجموعه في<sup>( )</sup>
- وفي عام<sup>( )</sup>  
: ( )  
بيئات تكنولوجيا المعلومات التي تستعين بمصادر خارجية؛  
حوادث؛ ( )  
الإدارة والأقسام. ( )
- وفي عام<sup>( )</sup>  
: ( )  
إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات؛ ( )  
إلى اللوجستيات ( )  
لحماية المادية والبيئية؛ ( )  
- ( )

( ) AC/3/5

( ) AC/3/2/Rev.1

( )

( ) AC/4/10

( ) AC/4/11

( ) AC/4/10

- وفي عام
- ( ) إدارة التغيير؛
- ( ) التعافي من الكوارث؛
- ( ) حماية وسائط التواصل الاجتماعي؛
- ( ) اصة للإ ( ) .

#### الاستنتاجات والتوصيات

- وفي الدورة الثالثة، وافقت اللجنة على خطة مكتب المراجعة لمراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ ( )، مع التأكيد على أنها لا ينبغي أن تعتبر خطة جامدة للمراجعة، وأنه ينبغي أن تكون الخطة قادرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة للمخاطر في الفترة المشمولة بالمراجعة ( ) .

- وفي الدورة الرابعة، لجنة علماء، في دورتها الرابعة، بخطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الفترة - ( ) التي عرضت عل في /ديسمبر التي استجابت لت ه في دورتها الثالثة. تغيير في

٥- تقارير المراجعة المعروضة على اللجنة من خلال مكتب المراجعة الداخلية والتقدم المحرز في خطط المراجعة لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧

- في دورتها الرابعة المعقودة في آذار/مارس في تقارير المراجعة التالية المعروضة الميداني ( ) : ( ) . ونظرت اللجنة في المخاطر المحددة في الإبلاغ ( ) . وفي الدورة الرابعة، أحاطت اللجنة بالنتيجة التي توصل إليها مكتب المراجعة الداخلية والتي إجراءات تفصيلية على نطاق المحكمة ( ) . ولاحظت اللجنة أيضا أن المحكمة بصدد وضع إطار لإدارة الأزمات

- وفي الدورة الرابعة، أحاطت اللجنة علما أيضا بتوصيات مكتب المراجعة ا بإدارة تكنولوجيا المعلومات، التي صُنفت سبعة منها بأنها اثني عشر ه

- ( ) AC/3/3
- ( )
- ( ) AC/3/5
- ( ) AC/3/3/Rev.1
- ( ) .AC/4/4
- ( ) .AC/4/5
- ( ) .AC/4/6
- ( ) AC/4/10
- ( )

في ( )  
 فضل الممارسات في تقارير ( )  
 لها قد اتخذ على المستوى الإداري المناسب بالمحكمة ( ) .

" ( ) " وفي الـ " ( ) "

( ) " الاستعانة بمصادر خارجية في

- ولاحظت اللجنة أن معظم تقارير المراجعة تتسم بوضوح كبير في صياغة التوصيات، لاسيما  
 تعانة بمصادر خارجية في ، في حين يوجد مجال  
 للتحسين في تقارير أخرى، لاسيما فيما يتعلق بصياغة التوصيات بطريقة تسمح بتحديد المسؤوليات

- وفي الدورة الرابعة، أوصت اللجنة مدير مكتب المراجعة الداخلية بأن يقدم في التقارير ربع  
 المقبلة معلومات عن حالة تنفيذ خطة المراجعة الداخلية المعتمدة تبين مهام المراجعة التي أنجزت،  
 والمهام الجاري تنفيذها، والمهام التي لم تنفذ مع بيان أسباب عدم التنفيذ ( ) . وفي هذا الصدد، نظرت  
 اللجنة في "حالة تنفيذ خطة المراجعة لعام ( ) / ( ) في دورتها السادسة.

#### الاستنتاجات والتوصيات

- أحاطت اللجنة علما، في دورتها السادسة، بـ راجعة وأهمية التوصيات الـ بـ  
 حيث المخاطر التي تتصدى لها. وأوصت اللجنة بأن تتبع وتعكس صياغة توصيات المراجعة نهجا  
 ذكيا من حيث تحديدها، وقابليتها للقياس، وقابليتها للتخصيص، وواقعيتها، وتوقيتها.

- وفي الدورة السادسة، تطلعت اللجنة إلى مناقشة مراجعات تكنولوجيا المعلومات المقبلة  
 في دوراتها القادمة وشجعت المحكمة على أن تعكس جميع نتائج المراجعة في الاستراتيجية  
 الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات في المحكمة (٢٠١٧-٢٠٢١).

#### ٦- الخطة المؤقتة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨

- في الدورة الرابعة المعقودة في آذار/مارس  
 يقدم خطته للمراجعة في عام ( )

" ( ) " في  
 المطلوب في دورتها الرابعة ( ) .  
 الثماني التالية في عام :

( )

( )

( )

( ) AC/5/2

( ) AC/6/8

( ) AC/6/9

( ) AC/4/10

( ) AC/6/3

( ) AC/4/10 (٦٩)

( ) AC/6/4

( ) AC/4/10 (٧١)

- ( )  
 ( )  
 ( )  
 (هـ) -  
 ( ) اللوجستي  
 ( ) الحماية المادية والبيئية؛  
 ( ) إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات ( ) .

#### الاستنتاجات والتوصيات

- أحاطت اللجنة علماً بالنهج القائم على المخاطر في تحديد عمليات المراجعة، ووافقت على خطة المراجعة المؤقتة لمكتب المراجعة الداخلية لعام ٢٠١٨، على النحو الذي عرضه عليها مكتب المراجعة الداخلية.

#### واو- الإشراف على المسائل المتعلقة بالمراجعة الخارجية للحسابات

- ( ) بي الشامل الذي تقوم به لجنة المراجعة في المسائل المتعلقة  
 الخارجيين، مثل المراجع الخارجي للحسابات، أثناء التخطيط للمراجعة، و  
 مالة الموجهة إلى الإدارة بشأن التوصيات ( )  
 استقلال المراجع الخارجي للحسابات وتوصياته، فضلاً عن أي مسائل أخرى يثيرها المراجع الخارجي  
 للحسابات أو أي جهة خارجية أخرى معنية بتقديم الضمانات ( ) .

#### ١- خطة مراجع الحسابات الخارجي للمراجعة في عام ٢٠١٧

- في ال ، المعقودة في آذار/ ،  
 الخارجي للمراجعة في ، التي تشمل ثلاث مراجعات:

( ) مراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا؛

( ) مراجعة أداء شعبة العمليات الخارجية.

- في ال ، المعقودة في آذار/ ، ممثل مراجع الحسابات

المراجعات التي أجريت في عام

الاستئماني للضحايا،

الجمعية. وأعرب المجلس عن تقديره للعمل الذي قام به مراجع الحسابات

( ) AC/6/4 .

( )

( )

( )



## ٢- خطة مراجع الحسابات الخارجي المؤقتة للمراجعة في عام ٢٠١٨

- في الدورة الخامسة، ناقش ممثل مراجع الحسابات  
ممثل مراجع الحسابات التي ستركز عليها مراجعة البيانات المالية للمحكمة في ا  
المرتبة على انتهاء .
- وناقشت مع ممثل مراجع الحسابات الخارج التي يمكن  
في عام .  
الاستنتاجات والتوصيات

- تتطلع اللجنة إلى الحصول على خطة المراجعة النهائية لعام ٢٠١٨، بعد مناقشتها  
داخليا في ديوان المحاسبة، وأيدت اعتراف مراجع الحسابات الخارجي التركيز على المجالات  
ذات المخاطر العالية، مثل الموارد البشرية و/ أو إدارة الميزانية.

## زاي- البيانات المالية وتقارير المساءلة العامة

### ١- البيانات المالية للمحكمة

- في "البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن السنة المنتهية في  
كانون الأول / ديسمبر" ( ) في تمه .
- مراجع الحسابات الخارجي تحفظ  
لسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر . خلص المراجع، استنادا إلى  
مراجعته، إلى أن  
الأول/ديسمبر الأداء المالي يرات في صافي الأصول  
المبالغ الفعلية لفترة الإثني عشر شهرا في /ديسمبر  
وفقا للمعايير .
- وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بما يلي:

( )

يتعلق بالمخاطر ذات الصلة (الافتقار إلى ال

موظفين وهمي الموظفين الحقيقيين، في تح  
لبارامترات، سوء التقدير، وما إلى ذلك) الرقابة التي يتعين القيام بها  
المسؤولة عن هذه الرقابة في كل خطوة الإجراءات الحالية لـ ( ) .

( )

أثناء كشوف يحتفظ به لأغراض الرسمي جميع عمليات لتي  
( ) .

( )

تيسير مراقبة المدفوعات على سبيل الهبة أن تفتح المحكمة  
في ميزان ذ في هذا الحساب ( ) .

( ) ICC-ASP/16/12 .

( ) .

( ) .

( ) .

## الاستنتاجات والتوصيات

## إنشاء صندوق لاستبدال الأصول الثابتة

- لاحظت اللجنة أن صندوق استبدال الأصول الثابتة المتوقع أصلاً إنشاؤه بموجب القرار ICC-ASP/14/Res.5 لم ينشأ بعد، وأوصت الجمعية بأن تبقى هذه المسألة قيد نظرها.

## المساعدة المؤقتة العامة

- لاحظت اللجنة مع الدهشة عند تحليل تقرير مراجع الحسابات الخارجي أنه ترتب على تحويل العقود في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى عقود دائمة، خلافاً لما ذكرته المحكمة، زيادة في التكاليف المتعلقة بالاستحقاقات، وطلبت إلى المحكمة أن تقدم توضيحات لذلك في دورتها السابعة<sup>( )</sup>.

## الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية

- مجموعه  
، وفقاً لما جاء في الملاحظة  
مطالبتين محتملتين تخصان قاضيين سابقين بالمحكمة. وخلال الدورة الحالية، تلقت اللجنة  
مثل مراجع الحسابات الالتزامات الناتجة عن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية  
في السنة المالية  
في حين من المتوقع استيعاب الباقي الذي يبلغ قدره  
لمحنة تأكيد من المحكمة  
يورو في ميزانية عام .  
ذلك.

- وأوصت اللجنة بأن تلجأ المحكمة إلى وسائل بديلة لتسوية المنازعات مثل الوساطة وغيرها من أشكال التسوية لتجنب أن تنتهي المنازعات أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في المستقبل.

## المراقبة الداخلية لكشوف المرتبات

- بالنظر إلى أن المرتبات والاستحقاقات تشكل جزءاً كبيراً من الموارد المتاحة للمحكمة (أكثر من ٧٠ في المائة من إيراداتها)، شددت اللجنة على أهمية وجود رقابة داخلية قوية وفعالة على كشوف المرتبات الشهرية. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى المحكمة موافقتها بمعلومات محدثة عن التدابير المتخذة لتعزيز الرقابة الداخلية لنظام كشوف المرتبات في دورتها الثامنة.

## البيانات المالية للمحكمة

- لجنة أن هناك اختلافات بين البيانات المالية<sup>( )</sup> من المعايير "تقرير عن أنشطة وأداء برامج المحكمة الجنائية الدولية لعام ( )"

( )

( ) ICC-ASP/16/12 ، البيان الخامس.

. وعلى الرغم من اختلاف الصيغ والجدول الزمني لتقديم الوثائق الم أعلاه، فإن المعلومات المتعلقة بالـ والنققات الإجمالية الفعلية . ولذلك، أوصت اللجنة بأن يوضع في المستقبل جدول يتضمن معلومات عن الميزانية المعتمدة مقابل مجموع النققات في البيانات المالية للمحكمة بغية ضمان اتساق المعلومات المقدمة في وثائق مختلفة، مع مراعاة الجدول الزمني لإصدارها.

- وأيدت اللجنة التوصيات الثلاث لمراجع الحسابات الخارجي وأوصت بأن توافق الجمعية على البيانات المالية للمحكمة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

## ٢- البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا

- نظرت اللجنة، عملاً بولايتها، في " صندوق الاستثماري للضحايا ع المنتهية في كانون الأول / ديسمبر " ( ) في دورتها الخامسة.

- مراجع الحسابات الخارجي تحفظ البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر .

خلص المراجع، استناداً إلى مراجعته، إلى أن لوضع المالي لل في نون الأول/ديسمبر الأداء المالي يرات في صافي الأصول المبالغ الفعلية لفترة الإثني عشر شهراً في /ديسمبر وفقاً للمعايير .

- لحسابات الخارجي التوصيتين التاليتين للصندوق الاستثماري للضحايا:

( ) إلى

:

في ذلك المبررة وغير المبررة حتى

الفترة

( ) في

( ) تقديم

في هذه الإجراءات التي الشركاء ( )

الاستنتاجات والتوصيات

- أيدت اللجنة التوصيتين المقدمتين من المراجع الخارجي للحسابات وأوصت المحكمة بتنفيذهما بالكامل. وعليه، أوصت اللجنة الجمعية بأن توافق على البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

( ) ICC-ASP/16/2 .

( ) ICC-ASP/16/13 .

( )

( )

## - ٣ - مراجعة الأداء

- أفضل الممارسات المتبعة في المنظمات الدولية، قررت الجمعية في دورتها الرابعة عشرة في الحسابات الخارجي مراجعة الأداء ( ) .
- " ( ) .
- تقييماً إيجابياً للنقطتين الرئيسيتين المتصلتين ؛  
وهما خطوط الإبلاغ رؤساء المكاتب ( ) .
- إلى ذلك، يتضمن تقرير مراجعة ست توصيات إلى قلم المحكمة لمساعدة تحقيق أهدافها ذات الأولوية:
- ( ) آثار مشروع ، يلزم المزيد من التفكير لتعمية مختلف أجهزة المحكمة فيما يتعلق بالعمليات والعلاقات الخارجية، مع ضمان في نفس الوقت احترام الأساسية، مما يفترض تهجاً وبالتالي أقل إزاء مبادئ الحياد رغم من بين مختلف الهيئات؛
- ( ) تعميق التفكير في دور منسق الأمن المركزي في الميدان وضمان حصوله على اللازمة للاضطلاع بمهمته، رغم تعقيده وتوضيح الحدود وشعبة الخدمات الإدارية، ورؤساء المكاتب الميدانية .
- ( ) رغم النجاح الكامل الذي أحرزه التبادل، أو حتى الاندماج، المقترح بين الأفرقة المعنية وجبر أضرارهم في الميدان، وهو نجاح سياتأكد قطعاً مراجع الحسابات الخارجي بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي الحالي للقيام، بالاشتراك بين شعبة الخدمات لإبلاغ أو بين رؤساء المكاتب مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم غير موجود حالياً محتواه العملي
- ( ) ضفاء الصبغة الرسمية على إجراءات التنسيق التي وضعها رؤساء المكاتب الجدد في "بارتجال" ) مستويات مختلفة: إجراءات التشغيل ( ) .
- بين رؤساء ، والصندوق الاستئماني ، التابعة للصندوق الاستئماني للضحايا ضفاء الطابع المؤسسي على وصول رؤساء المكاتب الميدانية إلى جميع المعلومات في الوقت المناسب دون انتهاك السرية أو تجاوز مبادئ الحياد وق الاستئماني للضحايا؛
- ( ) في حالة غياب رئيس المكتب الميداني برتبة ف -
- ( ) سجل، في نهاية النصف الأول من عام باتخاذ إجراءات وفتح خطة استراتيجية لل
- بوضوح، ليس فيما يتعلق بقلم المحكمة فقط، بل أيضاً فيما يتعلق بجميع أجهزة المحكمة التي

( ) ICC-ASP/14/Res.1، القسم كاف، الفقرة .

( ) .AC/5/7

( )

## الاستثماني

## الاستنتاجات والتوصيات

- ترى اللجنة، على الرغم من تحقق بعض النتائج الإيجابية نتيجة لتنفيذ مشروع المراجعة، أن خطوات الإبلاغ بين الميدان والمقر فقط هي التي تم توضيحها، وأنه يلزم المزيد من العمل لتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وهذا ما يتم حالياً. وفي هذا السياق، طلبت اللجنة موافقتها بمعلومات محدثة عن تنفيذ التوصيات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في دورتها التاسعة التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٩. وترى اللجنة أن إعداد الدليل التنظيمي للمحكمة سيتيح للمحكمة بالمثل الفرصة لتحديد المهام ذات الصلة، وخطوط الإبلاغ، والتفاعل بين الجهات الفاعلة بمزيد من الوضوح، من أجل ضمان كفاءة العمليات.

## حاء - متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

## ١- آلية تنفيذ التوصيات

- في دورات سابقة  
في دورته  
جدول زمني محدد  
والإشارة إلى ذلك في
- جنته طرقاً مختلفة لضمان تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب.  
قبول أو رفض واضح ل  
والإشارة إلى ذلك في
- وفي التقرير السنوي للجنة لعام  
الرامية إلى الحد من تراكم التوصيات، بالتشاور الوثيق مع  
آلية فعالة ل  
( )
- ما هو منصوص عليه في ميثاق  
في مجالات الإدارة الرئيسية، بما في ذلك  
لمتعلقات والتوصيات الهامة الواردة في تقارير  
التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الإدارية المعتمدة وتوصيات  
( )  
بخطط عمل كتابية. واللجنة مسؤولة عن مراجعة  
النتيجة عن عمليات المراجعة

## الاستنتاجات والتوصيات

- في  
علماء بالإجراء  
في عمليات الم  
على النحو المنصوص عليه في  
تعزيز الجهود الرامية إلى إمام إدارة المحكمة بالإجراءات التشغيلية الموحدة وطلبت إلى  
( ) . وشجعت اللجنة على

( ) الوثائق الرسمية ... (ICC-ASP/15/20)، المجلد الثاني، الجزء باء -

( )

( )

( ) AC/4/9.



- وفي الدورة الرابعة، أوصت اللجنة بأن يضيف مكتب المراجعة عموداً إلى سجل التوصيات يبين من هو صاحب التوصية وما إذا كان صاحبها قد قبل التوصية أو رفضها. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بإبلاغ الجهات المعنية بالموعد المحدد للاستجابة للتوصية والموعد المحدد لإصدار التقرير النهائي للمراجعة من أجل الحصول على إجابة واضحة (الموافقة أو الرفض) في غضون مهلة معقولة أقصاها أسبوعين بعد إصدار التقرير.

- وفي ( ) /فبراير . ( ) المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مكتب المراجعة الداخلية في هذا الـ .  
التقدم المحرز في تنفيذه وفي اتباع نهج استراتيجي قائم على  
في

نماذج مختلفة.

الشراء المتعلقة بنظام

بشأن هذه المسألة

شراء

لجنة بأن تقدم المحكمة معلومات

الصحي في دورتها السادسة ( ) .

عملية الشراء المتعلقة  
" ( )"

"

في حال

- في

مع الدعم الذي يبلغ قدره في المائة.

الناجمة عن القيام بواجبات

في حالات المرض أو الجوادث أو

تجديدها تلقائياً منذ عدة

(Cigna)

رسمية نيابة عن المحكمة.

نه

الانتهاء من

الحالية

وستعرض نتيجة المناقصة على لجنة مراجعة المشتريات بعد ذلك للموافقة

في نهاية أيلول/سبتمبر

الاستنتاجات والتوصيات

- طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم معلومات محدثة عن نتائج عملية الشراء المتعلقة بالتأمين الصحي في دورتها السابعة التي ستعقد في آذار/ مارس ٢٠١٨، وتتوقع تنفيذ التوصيات المتعلقة بنظام التأمين الصحي التي لم تنفذ حتى الآن بعد انتهاء عملية الشراء.

### ٣- متابعة توصيات مراجع الحسابات الخارجي

- في م مراجع الحسابات الخارجي، بناء على طلب اللجنة،  
" ( )"  
يتضمن قائمة بجميع توصيات المراجعة  
الخارجية للحسابات التي لم تنفذ بعد.

( ) AC/4/15

(١٠٠) AC/4/10

( ) AC/6/7

( ) AC/4/8

## الاستنتاجات والتوصيات

- لجنة مع التقدير أن مراجع الحسابات الخارجي في حوار الأداء.
- وفي الدورة الرابعة، طلبت اللجنة إبلاغ مراجع الحسابات الخارجي في الوقت المناسب بأي مسألة قد تؤدي إلى إصدار رأي مشفوع بتحفظ قبل إصدار تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية للمحكمة والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا<sup>(١٠٦)</sup>.
- وفي الدورة الرابعة أيضا، أوصت اللجنة بأن يتشاور مراجع الحسابات الخارجي مع مكتب المراجعة الداخلية فيما يتعلق بتقديره لبيئة المراجعة الداخلية والمخاطر المتصلة بالاحتيال وغير ذلك من المخالفات المتصلة بقواعد السلوك<sup>(١٠٧)</sup>.

## -٤ متابعة توصيات لجنة المراجعة

- في الدورة الرابعة المعقودة في آذار/مارس<sup>(١٠٨)</sup>، الذي يمثل قائمة بج
- الإشارة إلى
- وفي الدورة الخامسة، قدم أمين لجنة
- محدث لل
- لجنة، بالإضافة إلى أربع توصيات (أو في المائة) لم
- المتبقية معلقا حتى وقت صياغة التقرير، حيث أن الموعد النهائي لتنفيذها لم ينته بعد<sup>(١٠٩)</sup>.

## الاستنتاجات والتوصيات

- في ال
- وأشارت إلى أنه يمكن استخدام هذه الوثيقة كم
- يع التوصيات التي قدمتها اللجنة وتيسير
- وأوصت اللجنة في دورتها الرابعة بأن يضيف أمين اللجنة عمودا إلى سجل توصيات اللجنة للإشارة إلى ما إذا كانت إدارة المحكمة قد قبلت التوصية أو رفضتها<sup>(١١٠)</sup>.
- في
- المضاف المتعلق بقبول/ رفض التوصيات
- توفير المزيد من الوضوح على قابلية المحكمة للمخاطر المراد بيائها.

AC/4/10<sup>(١٠٦)</sup>

( )

AC/4/12 ( )

AC/5/6 ( )

( )

AC/4/10<sup>(١٠٨)</sup>



## طاء- الإدارة الداخلية وأساليب عمل اللجنة والمسائل الداخلية الأخرى

### ١- التعديلات على ميثاق لجنة المراجعة

- اعترفت لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في / وثيقة حية تعكس الاحتياجات الفعلية للجنة. وفي هذا السياق، اقترحت لجنة الميزانية والمالية تع على النحو التالي:

( ) : تنص الفقرة : " :  
ثلاثة إلى خمسة أعضاء خارجيين من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. وأعضاء اللجنة  
من الأعضاء الخمسة من الأعضاء في  
"

( ) : لعدد الأدنى للدورات من ثلاث دورات إلى دورتين وأن تنص على ما يلي: "تجتمع لجنة المراجعة مرتين على الأقل في السنة حسبما تراه"

- إلى النظر في هذه المقترحات  
معية للموافقة عليها في دورتها السادسة عشرة.

#### الاستنتاجات والتوصيات

- وافقت اللجنة في دورتها السادسة على التعديل الذي اقترحتته لجنة الميزانية والمالية للفقرتين ١٠ و ٤٠ من ميثاقها. ودعت اللجنة لجنة الميزانية والمالية إلى استكمال هذه التعديلات بتنظيم الحالات التي لم تعد فيها الشروط الواردة في الفقرة ١٠ من صيغتها المعدلة قائمة أثناء ولاية أحد الأعضاء في اللجنة.

### ٢- أساليب عمل لجنة المراجعة

- ناقشت اللجنة في دورتها السادسة أساليب عملها واستكشفت إمكانيات زيادة كفاءتها

### ٣- التوجيهات الرسمية والتدريب

- يتلقى أعضاء على النحو المتوخى في ميثاق ( ) توجيهات رسمية بشأن أهداف المحكمة. وطلبت لمحنة في دورتها الثانية إلى أمين إمكانيات التدريب على عمل المحكمة وهيكلها. ورحبت اللجنة في دورتها الرابعة بالدورة التي بحضور ممثلين والأخلاق في التي وضعت للعاملين في أجهزة معينة. تقديرها لرئيس مكتب المراجعة الداخلية ل

## ثالثاً - مسائل أخرى

## ألف - الوثائق

- أعربت اللجنة عن أسفها لتلقيها بعض الوثائق وقت قصير. وفي ضوء الحاجة إلى التحضير الدقيق للدورة واتخاذ قرارات مستنيرة، أوصت اللجنة بأن تقدم جميع الوثائق، من حيث المبدأ، في موعد أقصاه ستة أسابيع قبل بداية الدورة، وفقاً لميثاق اللجنة<sup>(1)</sup>. وطلبت اللجنة أيضاً إرسال تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المراجعة الداخلية، التي تتبع الجدول الزمني الذي تحدده خطط المراجعة، إلى أعضاء اللجنة بمجرد الموافقة على نشرها.

## باء - الاجتماع غير الرسمي للفريق العامل في لاهاي بشأن الإشراف على إدارة الميزانية

- شارك أعضاء اللجنة في اجتماع غير رسمي للميزانية عقده السفير إدواردو رودريغيز فيلتنه ( ) موضوع الإشراف على إدارة الميزانية. وقدم رئيس لجنة إلى الدول الأطراف راجعة وإنجازاتها

- لجنة عن شكرها للفريق العامل في لاهاي العمل من أجل الوفاء بولايتها الشاملة بفعالية وكفاءة، و أو التركيز على مسائل محددة، إذا طلبت الجمعية ذلك.

## جيم - الدورات المقبلة للجنة المراجعة

- راجعة في دورتها السادسة خطة العمل و

- تموز/يوليه إلى آب/أغسطس في لاهاي، مع مراعاة الجدول الزمني للمحكمة.

## التذييل الأول

## افتتاح الدورات، وانتخاب أعضاء المكتب، وإقرار جدول الأعمال، ومشاركة المراقبين

## ألف- افتتاح الدورات

- تجتمع لجنة ثلاث مرات على الأقل في السنة، أو أكثر من ذلك، حسبما تراه ضرورياً. ما مجموعه أربع دورات في الفترة المشمولة بالتقرير: الدورة الثالثة، التي عقدت عن بعد عن طريق تبادل الرسائل بالبريد الإلكتروني في تشرين الثاني/نوفمبر في يومي آذار/مارس ، والدورة الخامسة في أيلول/سبتمبر السادسة في أيلول/سبتمبر .

- في الفترة المشمولة بالتقرير الوثائق المشار إليها في التذييل الثاني لهذا

## باء- انتخاب أعضاء المكتب

- في الدورة الرابعة، المعقودة في آذار/مارس سمير أبو لغد ( ) السيدة لور إستيفيني ( ) للرئيس، بتوافق الآراء، وفقاً لميثاقها. وعينت

- وعمل الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، السيد فخري الدجاني، أميناً للجنة، وقدمت أمانة جمعية الدول الأطراف للخدمات اللوجيستية .

## جيم- إقرار جدول الأعمال

- وفي التالي:

- مكتب المراجعة الداخلية للمراجعة في ( )  
- ( ) في الفترة -

- بنود جدول الأعمال المقترحة للدورة الرابعة للجنة المراجعة ( )

- وفي التالي:

- ( ) انتخاب أعضاء المكتب  
 ( )  
 ( )  
 -  
 ( )  
 ( ) الأخلاق في أجهزة معينة  
 ( ) إدارة الأداء فيما يتعلق بالقيم والأخلاق  
 -  
 ( )  
 ( )  
 ( )  
 -  
 - الهيكل الإداري للمحكمة  
 ( ) اله ي في ثلاثة مجالات للتركيز  
 ( ) اختصاصات آليات التنسيق بين الأجهزة  
 -  
 ( ) معلومات محدثة عن إدارة المخاطر  
 ( )  
 -  
 ( )  
 ( )  
 - وفي  
 -  
 ( )  
 ( )  
 - الهيكل الإداري للمحكمة  
 ( ) النظر في الدليل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية  
 -  
 ( ) الاستعراض السنوي لملامح المخاطر في المحكمة

(<sup>1</sup>) AC/4/1.

	( )	
لإدارة المخاطر والحفاظ عليها		-
	( )	
ق الاستثمار للضحايا	( )	
للحسابات للأداء	( )	
خطة المراجع الخارجي للحسابات للمراجعة في عام	( )	
		-
الفريق العامل في لاهاي المعني بالميزانية: لحة عامة عن إدارة الميزانية	( )	
.	( )	
التالي:		- وفي
		-
معلومات محدثة عن ثة الشراء	( )	
تقارير مكتب المراجعة الداخلية والتقدم المحرز في خطتي المراجعة لعام	( )	
	( )	
	( )	
للمراجعة في عام	( )	
		-
	( )	
		-
( )	( )	
الأعضاء أسماؤهم الدورات التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير:		-
السيد سمير أبو لغد (الأردن)؛	( )	
( )	( )	
( )	( )	
السيدة لور إستيفيني (فرنسا)	( )	
( )	( )	

( ) .AC/5/1/Rev.2

( ) .AC/6/1/Rev.1

## دال- مشاركة المراقبين

- إلى جميع ممثلي ، ومراجع الحسابات الخارجي، ورئيس آلية الرقابة المستقلة، ومدير مكتب المراجعة الداخلية على مشاركتهم في الدورات التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعلى مدخلاتهم أثناء المناقشات.

## التذييل الثاني

## قائمة الوثائق

العنوان	رمز الوثيقة
في	AC/3/1/Rev. 1
-	AC/3/2
- والاتصال في الفترة	AC/3/3
-	AC/3/4
ته	AC/3/5
-	AC/3/2/Rev. 1
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الفترة	AC/3/3/Rev. 1
-	AC/4/1
في	AC/4/1/Add. 1
قواعد السلوك للموظفين	AC/4/2
قواعد السلوك للمفتشين	AC/4/3
مراجعة الأمن الميداني	AC/4/4
-	AC/4/5
-	AC/4/6
الداخلية قيد التنفيذ حتى كانون الثاني/يناير	AC/4/7
-	AC/4/8
تقرير بشأن آليات تنفيذ توصيات المراجعة	AC/4/9
ته	AC/4/10
-	AC/4/11
-	AC/4/12
داخلية: تنفيذ توصيات المراجعة: الحالة في شباط/فبراير	AC/4/13
توصيات مكتب المراجعة الداخلية التي تغيرت فيها الحالة من مرحلة التنفيذ إلى الكامل والتي حفظت سواء كانت مقبولة أو غير مقبولة	AC/4/14
توصيات مكتب المراجعة الداخلية قيد التنفيذ حتى شباط/فبراير	AC/4/15
ته	AC/4/16
بخدمات الإعلام والتوعية والموارد البشرية والترجمة	AC/4/17
-	AC/4/18
-	AC/5/1/Rev. 2
في	AC/5/1/Add. 1
-	AC/5/2
-	AC/5/3
-	AC/5/4

العنوان	رمز الوثيقة
٥٥	AC/5/5
	AC/5/6
	AC/5/7
	AC/6/1/Rev.2
في	AC/6/1/Add. 1
( / )	- AC/6/2
( / )	- AC/6/3
	- AC/6/4
٥٦	AC/6/5
( / )	: AC/6/6
في حال	عملية الشراء المتعلقة بـ AC/6/7
	AC/6/8
بمصادر خارجية في	AC/6/9
٥٧	ICC-ASP/16/5
كانون الأول/ديسمبر	ة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في ICC-ASP/16/12
كانون الأول/ديسمبر	البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في ICC-ASP/16/13